

تقدير تكلفة زواج الأطفال في المنطقة العربية

ورقة معلومات أساسية عن جدوى إجراء دراسة لتقدير التكاليف



ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



الأمم المتحدة

الاسكوا
ESCWA

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشَقفٍ وعزمٍ وعَمَلٍ: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدّم المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL2.GPID/2020/TP.2
13 February 2020
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



صندوق الأمم المتحدة للسكان



يونسف
لكل طفل

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة
بين الجنسين وتمكين المرأة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقدير تكلفة زواج الأطفال في المنطقة العربية

ورقة معلومات أساسية عن جدوى إجراء دراسة لتقدير التكاليف

ناتا دوفوري، كارولين فورد وميرينال شادا، مركز الدراسات النسائية العالمية،
جامعة أيرلندا الوطنية، غالواي



الأمم المتحدة
بيروت، 2020

20-00070

شكر وتقدير

تحت الإشراف العام للسيدة مهريناز العوضي، مديرة مركز المرأة التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وضعت ورقة المعلومات الأساسية هذه الدكتورة ناتا دوفوري، محاضرة رفيعة المستوى في مركز الدراسات النسائية العالمية، كلية العلوم السياسية وعلم الاجتماع، في جامعة أيرلندا الوطنية، غالواي. وقد تم ذلك بدعم من الدكتورة كارولين فورد، باحثة في مركز الدراسات النسائية العالمية، والدكتورة مريال تشادا، باحثة ما بعد الدكتوراه في كلية العلوم السياسية وعلم الاجتماع، وكلاهما في جامعة أيرلندا الوطنية، غالواي.

تودّ المؤلفات توجيه الشكر الى السيدة ستيفاني شعبان، المستشارة الإقليمية المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والسيدة فالنتينا كالديرون- ميخيا، مسؤولة الشؤون الاقتصادية، والسيدة إنشراح أحمد، المستشارة الإقليمية لشؤون المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والثقافة، والسيد نيشان كريشنابالان، أخصائي في البرامج الإقليمية في مجال حقوق الإنسان وشؤون المساواة بين الجنسين، المكتب الإقليمي للدول العربية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، والسيدة منال بنكيران، أخصائية في البرامج الإقليمية، المكتب الإقليمي للدول العربية، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والسيدة لين باغو - راسموسن، أخصائية في حماية الطفل، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). قدم الجميع تعليقات ومساهمات قيّمة في مسودات سابقة للورقة.

المحتويات

الصفحة

iii شكر وتقدير
1 مقدمة

الفصل

3 أولاً- زواج الأطفال
3 ألف- انتشار زواج الأطفال في المنطقة العربية
4 باء- الدوافع وراء زواج الأطفال
5 جيم- زواج الأطفال في الظروف الإنسانية
5 دال- العواقب
6 ثانياً- أطر العمل الدولية والوطنية
9 ثالثاً- أهمية تقدير تكاليف زواج الأطفال
10 رابعاً- نموذج التكاليف الاقتصادية لزواج الأطفال في المنطقة العربية
12 خامساً- خريطة بالبيانات المتاحة
17 ألف- دوافع الانخفاض
19 باء- الحواجز التي حالت دون انخفاض زواج الأطفال
20 جيم- الثغرات في البيانات
21 سادساً- خيارات تقدير التكلفة في المنطقة العربية
22 سابعاً- توصيات للدول بالشروع في إجراء دراسات لتقدير التكاليف المرتبطة بزواج الأطفال
23 ثامناً- استعراض خريطة الطريق: إجراء دراسة لتقدير التكاليف
24 المرفق
41 المراجع

قائمة الجداول

12 1- تتبُّع زواج الأطفال باستخدام البيانات الجزئية في الدول العربية
14 2- توافر البيانات - المتغيرات اللازمة لتقدير التكاليف

مقدمة

إنّ زواج الأطفال هو انتهاكٌ لحقوق الإنسان وشكل من أشكال العنف القائم على نوع الجنس، حيث تترتب عليه نتائج سلبية على نمو الطفل. وقد تکرّس القضاء على زواج الأطفال في العديد من الاتفاقيات الدولية، حيث سنّ 88 في المائة من البلدان قوانين تحظر هذه الممارسة (المركز العالمي لتحليل السياسات، 2015). مع ذلك، لا يزال زواج الأطفال يطرح مشكلة خطيرة. في الواقع، في السنوات الخمس والعشرين الماضية، شهدت المنطقة العربية انخفاضاً في زواج الأطفال، إلا أن التقدم تباطأ خلال العقد الماضي. وعلى الرغم من أن بعض الدول العربية قد حققت انخفاضاً كبيراً في هذه الممارسة، تتفاوت معدلات الانتشار تفاوتاً كبيراً بين بلدٍ وآخر. ويؤثر زواج الأطفال على الفتيات والفتيان على حد سواء. غير أنه يؤثر على الفتيات إلى حد أكبر بكثير، مع عواقب أخطر، ولا سيما من ناحية الصحة والحقوق الإنجابية (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2012). لذلك، تركز هذه الورقة على زواج الأطفال في صفوف الفتيات.

ويؤدي التفاعل بين المعايير الاجتماعية والاقتصاد والعناصر الهيكلية والدوافع الأسرية إلى تعريض الفتاة لخطر الزواج في سن الطفولة. كما أن عدم المساواة بين الجنسين هو محرك رئيسي، والأكثر عرضة لخطر زواج الأطفال هن الفتيات في المناطق الريفية والأسر المعيشية الفقيرة اللواتي حصلن نسبة تعليم أقل (اليونيسف، 2018ب). كذلك، وخلال النزاعات، كثيراً ما تتفقم الطرق المتعددة الأوجه التي ترتبط من خلالها ظروف الفتيات وأسرهن بزواج الأطفال (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2015؛ الإسكوا، قريباً). وتتعرض الفتيات المتزوجات في مرحلة الطفولة لمخاطر كبيرة. وكثيراً ما يكنّ معزولات اجتماعياً، مع توفّر فرص محدودة للتعليم والعمل، فضلاً عن تعرّضهنّ لعواقب وخيمة عديدة على صحتهنّ ورفاههنّ الجنسي والإنجابي (اليونيسف والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة، 2017).

إنّ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والمكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والمكتب الإقليمي للدول العربية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمكتب الإقليمي للدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تحتل الصدارة في الجهود الدولية والمحلية الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال. وتعمل هذه المنظمات مع أفراد المجتمع المحلي والحكومات وأصحاب المصلحة من خلال توفير الدعم لاستحداث برامج تولّد تغييراً مستداماً في القواعد والمواقف المرتبطة بدور النساء والفتيات. ولاستكمال هذا العمل، أقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكة لإجراء دراسة لتقدير التكاليف في المنطقة العربية¹. ويشكّل نهج تقدير التكاليف

1 وقد يشير هذا التقرير إلى كل من منطقة الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتبادل في بعض الأحيان. ويرجع ذلك إلى أن المكتب الإقليمي لليونسف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يغطي إيران أيضاً. ولذلك، فإن البيانات أو البحوث المستمدة من اليونيسف قد تشير إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وليس إلى الدول العربية. غير أن ورقة المعلومات الأساسية هذه تهدف إلى وضع نموذج بشأن تقدير تكاليف زواج الأطفال خاص بمنطقة الدول العربية.

جزءاً لا يتجزأ من إنشاء قاعدة الأدلة اللازمة لتوجيه البرمجة وتخصيص الموارد من أجل التصدي الشامل لزواج الأطفال كجزء من دعم إطارٍ أوسع لحقوق الإنسان.

وتقدّم هذه الورقة لمحة عامة موجزة عن التصوّر الحالي لحجم مشكلة زواج الأطفال ودوافعها وعواقبها على نطاق واسع، ولا سيما في المنطقة العربية. كما تلخّص الأطر الدولية والوطنية التي تحظّر هذه الممارسة فضلاً عن الجهود المبذولة للقضاء عليها. بعد ذلك، تناقش أهمية تقدير تكاليف زواج الأطفال ونموذج التكاليف الاقتصادية الذي وضعه البنك الدولي والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة (وودون وآخرون، 2017). واستناداً إلى هذه الصورة المكوّنة، تدرس هذه الورقة جدوى إجراء تقديرات لتكاليف زواج الأطفال في المنطقة. ويبيّن ذلك استكشافاً لدوافع انخفاضه والحواجز التي تحول دون هذا الانخفاض. وبعد ذلك، تتطرّق إلى الثغرات في البيانات في المنطقة مع تفصيل النهج المختلفة لتقدير التكاليف. وتختتم الورقة بتوصية باختيار دولتين عربيتين لم تتأثرا بالنزاع ودولتين متأثرتين بالنزاع لإجراء دراسات عن تكاليف زواج الأطفال، مع نظرة عامة موجزة عن الخطوات التي سيتطلبها هذا العمل. ويتوقف هذا الاختيار على نهج/خيار تقدير التكلفة وعلى مواصلة استكشاف البيانات المتاحة.

أولاً- زواج الأطفال

تعرف اليونيسف زواج الأطفال بأنه زواج رسمي أو ارتباط غير رسمي (مساكنة) يشمل طفلاً دون سن الثامنة عشرة، ويشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان وشكلاً من أشكال العنف القائم على نوع الجنس، كما يؤثر بشكل غير متناسب على الفتيات (صندوق الأمم المتحدة للسكان وآخرون، 2018). فالفتيات اللواتي يتزوجن في الطفولة محرومات من الحق في تقرير المصير، أي من الاختيار بحرية متى ومن يتزوجن. ويضمّ العالم نحو 650 مليون طفلة عروس، بينهن الفتيات والنساء المتزوجات حالياً واللاتي تعرّضن للزواج في سنّ الطفولة (اليونيسف، 2018). وقد أحرز تقدم كبير في القضاء على زواج الأطفال على مدى السنوات الثلاثين الماضية، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا/المنطقة العربية، ولو أنّ من الواضح أنه ينبغي القيام بمزيد من العمل (نغوين وودون، 2015؛ اليونيسف، 2018). غير أنّ زواج الأطفال لا يزال يمثل مشكلة خطيرة في العديد من البلدان، بما فيها بلدان المنطقة، حيث يبدو أن هذا التقدم قد تباطأ مؤخراً (اليونيسف، 2018). وإذا لم يحدث مزيداً من الانخفاض في هذه الممارسة، فإن العدد الإجمالي للنساء المتزوجات في مرحلة الطفولة في العالم سيصل إلى ما يقرب من 1.2 مليار امرأة بحلول عام 2050 (اليونيسف، 2014). وللقضاء على زواج الأطفال بحلول عام 2030، لا بد للمعدل العالمي الذي سجّل تقدماً ملحوظاً على مدى العقد الماضي أن يتسارع بدرجة كبيرة (12 مرة أسرع)، مما يثبت الحاجة الملحة إلى وضع برامج شاملة للحد من زواج الأطفال.

ألف- انتشار زواج الأطفال في المنطقة العربية

وفقاً لأحدث إحصاءات اليونيسف، تضمّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما يقرب من 40 مليون عروس متزوجة في سن الطفولة (حالياً فتيات متزوجات/مرتبطات ونساء متزوجات/مرتبطات في مرحلة الطفولة): مع زواج واحدة من أصل خمسة قبل عيدها الثامن عشر وزواج واحدة من أصل 25 قبل سن الخامسة عشرة (اليونيسف، 2018 ب). وعلى الرغم من أن المعدل العام لزواج الأطفال في المنطقة العربية قد انخفض باطراد على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، فقد شهد العقد الماضي تباطؤاً في هذا الاتجاه. والواقع أن انتشاره قريب من المتوسط العالمي، وإن كان أعلى منه في مناطق مثل شرق آسيا والمحيط الهادئ. وبالنسبة إلى المنطقة العربية، أحرزت بعض الدول تقدماً كبيراً في الحد من زواج الأطفال. على سبيل المثال، انخفضت النسبة المئوية للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة واللاتي تزوجن أو ارتبطن لأول مرة قبل سن 18 سنة في سلطنة عُمان من 51 في المائة إلى أقل من 10 في المائة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، تستمر بعض البلدان التي كان معدل الانتشار فيها منخفضاً نسبياً في البداية، مثل الأردن (19 في المائة)، بتسجيل نسبة انخفاض (أقل من 10 في المائة). غير أن معدلات الانتشار تتفاوتت تفاوتاً كبيراً بين البلدان، حيث تتراوح بين 3 في المائة في الجزائر و32 في المائة في اليمن (اليونيسف، 2018 ب).

ومنذ الفترة 2010-2011، لوحظت حالات تزايد في زواج الأطفال في الظروف الإنسانية في المنطقة العربية، ولا سيما بين السكان المتضررين من النزاع والمشردين. "في حين تم تحديد العنف الجنسي وانعدام الأمن الغذائي وعدم الحصول على الخدمات الصحية الكافية من أكثر مجالات الاهتمام

إلحاحاً بين النساء المشرديات، فقد تم تسليط الضوء على زواج الأطفال باعتباره مشكلة تزيد من الشعور بالهلع وهي مشكلة تفرض النظر فيها بجدية لأغراض وضع السياسات العامة والبرامج وتوفير المساعدة" (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2015، ص. 6). وفي عام 2017، دعا قرار مجلس حقوق الإنسان بشأن زواج الأطفال في الظروف الإنسانية (A/HRC/RES/35/16) إلى تعزيز الجهود الرامية إلى منع هذه الممارسة والقضاء عليها. ومع ذلك، لا تزال الاستثمارات الملموسة محدودة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما داخل المنطقة العربية. وفي القسم التالي، يتم استكشاف عوامل الخطر والنتائج المترتبة على زواج الأطفال.

باء- الدوافع وراء زواج الأطفال

هو تفاعل بين المعايير الاجتماعية والاقتصاد والعناصر الهيكلية والدوافع الأسرية التي تُعرضُ الفتاة لخطر الزواج في الطفولة. وتُعتبر المحددات الهيكلية لزواج الأطفال، مثل عدم المساواة بين الجنسين الناجمة عن المعايير الأبوية، وعلى نطاق واسع، المحرك الرئيسي والسبب الأبرز في تأثير هذه المشكلة في الغالب على الفتيات (هودجكينسون، ووستر، وميديما، 2016). وتعطي المعايير المحافظة على مستوى الجنسين قيمةً للفتيات هي دون قيمة الفتيان، كما تمنح الرجال السلطة لاتخاذ قرارات حاسمة بشأن مستقبل الفتيات. وبالتالي، يكفل زواج الفتيات اعتمادهن على الرجال ويحصرهن بالواجبات المنزلية (الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، 2006). وتترافق عدم المساواة بين الجنسين مع أوجه الضعف الاجتماعي مثل الفقر، وهو محرك رئيسي آخر لزواج الأطفال (هودجكينسون، ووستر وميديما، 2016). علاوة على ذلك، يمكن للمعتقد والممارسة الدينيين تعزيز المعايير التقليدية التي تتعلق بالجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (اليونيسف والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة، 2017). وتبين البحوث أيضاً أن الفتيات المنتميات إلى الأسر المعيشية الفقيرة أو اللاتي يعشن في المناطق الريفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر عرضة لخطر زواج الأطفال (اليونيسف، 2018ب). ففي العراق والمغرب والأردن، على سبيل المثال، من المرجح أن تنزوج الفتيات الموجودات في الخمس الأفقر في مرحلة الطفولة، وذلك بنسبة الضعف على الأقل بالمقارنة مع الخمس الأغنى. وبالنسبة للأسر الفقيرة حيث تُعتبر البنت عبءاً، يوقر زواج الأطفال حافزاً اقتصادياً، إذ يضمن أمن الابنة ويعفي والديها من المسؤولية المالية عنها (الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، 2006؛ هودجكينسون، ووستر وميديما، 2016). وقد تستفيد الأسرة مالياً إذا دفع المهر/ثمن العروس.

كما يؤثر مستوى تعليم الفتاة على تعرّضها لزواج الأطفال (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2012). في المنطقة العربية، حصلت نسبة أعلى من الطفلات العرائس على مستوى تعليم أدنى (اليونيسف، 2018ب). وتكثر الأسباب التي تُبعد الفتيات عن التعليم، وعندما يتزوجن في سن مبكرة، تقل آفاقهن التعليمية إلى حد كبير. والواقع أن التفاعل بين عدم المساواة بين الجنسين وتقييد الحراك الاجتماعي خارج الأسرة المعيشية لا يدفع إلى زواج الأطفال فحسب، بل هو قضية هامة تحدّ من الفرص الاقتصادية ومن إمكانيات الفتيات والشابات في المستقبل (اليونيسف والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة، 2017). وفي البلدان حيث ترتبط مستويات التحصيل العلمي الأعلى بزيادة احتمال المشاركة في القوة العاملة، قد يؤثر زواج الأطفال تأثيراً سلبياً على مشاركة المرأة في القوة العاملة (وودن وآخرون، 2017)، حتى في سياقٍ حيث تضعف مشاركة المرأة في القوة العاملة، كما الحال في المنطقة العربية. وتشير بحوث اليونيسكو

(2015) إلى أنه على الرغم من انخفاض الفجوة بين الجنسين في التعليم النظامي في المنطقة العربية، فقد تحقق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي، ولكن ليس في التعليم الثانوي. وكانت غالبية (61 في المائة) الخمسة ملايين طفل الذين لم يلتحقوا بالمدارس الابتدائية في عام 2010 في المنطقة من الفتيات، وهي أوسع فجوة بين الجنسين في العالم، إلى جانب أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (معهد اليونسكو للإحصاء، 2016؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2015). هذه مسألة هامة، لأن الحصول على التعليم عامل خطر على زواج الأطفال من جهة، وضروري لمكافحته بصورة شاملة من جهة أخرى. فضلاً عن ذلك، إذا تركت الفتاة المدرسة بسبب ضعف أدائها، قد يُعتبر الزواج الخطوة "الطبيعية" التالية (اليونيسف، 2014).

جيم- زواج الأطفال في الظروف الإنسانية

كما ذكر أعلاه، يتفاقم خطر زواج الأطفال أثناء النزاع. كما يميل عدم الاستقرار السياسي إلى تعزيز الأدوار المحافظة على صعيد الجنسين، فضلاً عن خلق أزمة اقتصادية. وهكذا يصبح زواج الأطفال استراتيجية للبقاء بالنسبة لبعض الأسر، ولا سيما الفقيرة والمشرّدة منها، إذ هو وسيلة غير مباشرة لتوفير الأمن الاقتصادي والبيت. وبمجرد زواج البنات، ينتفي الشعور بالقلق لدى الوالدين/أولياء أمورهن بشأن إعالتهم أو حماية شرفهن (سبنسر، 2015؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2015). في المنطقة العربية، قد يُعتبر الشرف رأس مال اجتماعياً أو رمزياً (بورديو، 2001)، ويكتسب أهمية أكبر عند الافتقار إلى رأس المال الاقتصادي. "في بلدان مثل الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن ومصر والصومال والسودان، أدى الفقر الذي تفاقم بسبب العنف إلى خلق بيئة خصبة لزيادة زواج الأطفال، مع ورود تقارير عن إجبار العديد من الفتيات الصغيرات على الزواج بسبب حاجة الأسرة الماسّة إلى المال" (الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2015، ص. 7).

وفي بعض الحالات، حتى أولياء أمور الطفلة العروس لا يرضون بذلك لابنتهم. في أوقات النزاع، يزداد تعرّض الفتيات للاختطاف والاتجار بهنّ. وقد تعرّض الفتيات اللواتي يُعتبرن "غنائم حرب" للخطف من جانب أسرهن ويُجبرنّ على الزواج من رجل يُعتبر منتصراً أو يتمّ بيعهن من خلال الزواج (منظمة "كير" الدولية، 2015). سجّل اختطاف منهجي للفتيات على يد الجماعات المسلحة والمليشيات في الجمهورية العربية السورية والعراق، حيث استُخدم الزواج القسري كسلاح حرب (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2015؛ S/2015/852). وكانت الأقلية اليزيدية الأكثر تضرراً من هذه الممارسة. لكن تشير بعض البحوث إلى أن آثار النزاع المسلح على زواج الأطفال قد تختلف باختلاف مجموعة من العوامل ولا تؤكّد بالضرورة على ارتفاع معدلات الزواج (نيل، ستون وأنغام، 2016).

دال- العواقب

عواقب زواج الأطفال كثيرة وعميقة. إلى جانب إعاقة فرص تعليم الفتيات، يزيد من خطر تعرضهن لأشكال إضافية من العنف القائم على نوع الجنس والاستغلال (اليونيسف، 2005). وكثيراً ما تفنقر العرائس الشابات إلى سلطة اتخاذ القرار في أسرهن المعيشية بشأن مسائل هامة مثل صحتهم، والتفاوض بشأن الجنس المأمون ومنع الحمل (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2013؛ بارسونز وآخرون،

(2015). والواقع أن زواج الأطفال له العديد من العواقب الخطيرة على الصحة الجنسية والإنجابية بالنسبة لكل من الفتيات الصغيرات وأطفالهن، بما في ذلك زيادة احتمال حدوث حالات حمل متكررة وغير مخطط لها، وزيادة خطر الاعتلال والوفيات في صفوف الأمهات والرضع، ومضاعفات الحمل، بما في ذلك الإجهاض، والوفاة أثناء الولادة، وزيادة خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الأمراض المنقولة عن بعد (صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف، 2010؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2012؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2015). في البلدان النامية، تشكل المضاعفات المرتبطة بالحمل والولادة الأسباب الرئيسية للوفاة بين المراهقات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2012). كما يؤثر زواج الأطفال تأثيراً سلبياً على صحة وتغذية ونمو أطفال الأمهات المتزوجات الشابات (وودون وآخرون، 2017).

ويؤدي زواج الأطفال أيضاً إلى عزلة اجتماعية بسبب الانفصال عن الأسرة والأصدقاء، فضلاً عن انعدام حرية المشاركة في الأنشطة المجتمعية، مما قد يترك أثراً سلبياً على رفاه الفتيات العقلي والبدني. والواقع أن عوامل الخطر المتشابكة ونتائج هذه الممارسة الضارة تخلق حلقة مفرغة تنطوي على زيادة الفقر، وانخفاض التعليم أو انعدامه، وارتفاع معدلات الخصوبة، وضعف الصحة الجنسية والإنجابية، وزيادة التعرض للعنف القائم على نوع الجنس. وعلى هذا النحو، تترتب على زواج الأطفال آثار عميقة بين الأجيال بالنسبة للطفلة والأسر والمجتمع بأسره، مما يعوق في نهاية المطاف التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. لذا لا بد من إنهاء زواج الأطفال لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتحسين صحة الأم والطفل في جميع أنحاء العالم. وهو أيضاً جزء هام من صون استقرار المجتمعات المحلية والاقتصاد العالمي. وقد اكتسبت الإرادة الاجتماعية والسياسية لتحقيق هذه الأهداف زخماً كبيراً على مدى العقد الماضي.

ثانياً- أطر العمل الدولية والوطنية²

يحظر عدد من الأطر الدولية زواج الأطفال، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. والحق في الموافقة "الحررة والتامة" على الزواج مكرّس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 الذي يُقرّ بأن قاصراً لا يمكنها إعطاء موافقة مستنيرة. كما تنص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 على الحق في الحماية من زواج الأطفال بموجب المادة 16 التي تنص على ما يلي: "لا يكون لخطوبة طفل أو زواجه أي أثر قانوني، وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية، بما فيها التشريع، لتحديد سن أدنى للزواج...". كما يدين إعلان ومنهاج عمل بيجين زواج الأطفال. وفي حين أن زواج الأطفال غير مشمول صراحة باتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، يُظهر هذا الإطار الحق في حرية التعبير، والحق في الحماية من جميع أشكال الإيذاء، والحق في الحماية من الممارسات التقليدية الضارة. علاوة على ذلك، تُكفّل المادة 18 الحكومات أيضاً بضمان حصول أولياء الأمور على الموارد اللازمة لرعاية أطفالهم. وكثيراً ما تعالج لجنة حقوق الطفل مسألة ممارسة زواج الأطفال.

ومن الاتفاقات الدولية الإضافية المتعلقة بزواج الأطفال اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل الزواج (1964). ويكملها قرار مجلس حقوق الإنسان بشأن تعزيز الجهود الرامية إلى منع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه والقضاء عليه (A/HRC/29/L.15) وقرار الجمعية العامة بشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري (A/RES/68/148) المتخذ في 18 كانون الأول/ديسمبر 2013. في الأونة الأخيرة، أعطى هدف التنمية المستدامة 5-3 الأولوية للقضاء على زواج الأطفال من أجل التنمية الدولية. والهدف 5-3 هو جزء من خطة التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً لعام 2030 التي تسعى إلى القضاء على الفقر بالاستناد إلى الأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (1994).

وعلى الصعيد الإقليمي، تؤكد المادة 33 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان (2004) لجامعة الدول العربية على حق الرجل والمرأة في الزواج بالتراضي الكامل والحر، وتحظر جميع أشكال العنف ضد المرأة والطفل. وبالإضافة إلى ذلك، ينص الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه وبروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا (2003) على حماية الأطفال من الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال.

وتماشياً مع الأطر الدولية والإقليمية، سنت دول عربية عديدة تشريعات وطنية حددت سن الزواج بـ 18 سنة. غير أن بعض بلدان المنطقة العربية لم تحدّذوها. على سبيل المثال، تنص المادة 40 من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين في السودان لعام 1991 على أن الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم 10 سنوات يمكنهم الزواج، في حين أن اليمن ولبنان لم يحددا حتى الآن الحد الأدنى القانوني لسن الزواج. وفي كلا البلدين، أدى الضغط الداخلي والخارجي مؤخراً إلى وضع مشروع قانون الطفل في اليمن ومشروع قانون في لبنان لتحديد الحد الأدنى لسن الزواج بـ 18 عاماً. وإلى أن يتم سنّ التشريعات، لا تزال قوانين الأحوال الشخصية تحكم الزواج والطلاق والميراث في هذين البلدين. وفي لبنان، تسمح جميع الجماعات الدينية للفتيات دون سن الثامنة عشرة بالزواج. غير أن المادة 15 من قانون الأحوال الشخصية في اليمن تحظر الاتصال الجنسي مع فتاة قبل سن البلوغ، حتى لو كانت أكبر من 15 سنة. وحتى في الدول العربية التي سنتّ تشريعات تحدد سن الزواج بـ 18 سنة، ما يقوّض التوجيهات الدولية والوطنية هو القانون العرفي المحلي و/أو الممارسة القبلية، فضلاً عن الثغرات التي تعطي القرار بالموافقة للوالدين أو للقضاء. والواقع أن مصر لا تزال البلد الوحيد في المنطقة الذي حدّد السن الأدنى للزواج بـ 18 سنة بدون استثناء قضائي. وتحدد المادة 19 من قانون الأسرة في المغرب السن القانوني للزواج بـ 18 سنة، ولكن المادة 16 تمنح القضاة السلطة التقديرية للسماح بزواج فتيات أصغر سناً.

وقد بذلت وكالات الأمم المتحدة مزيداً من الجهود لدعم التدابير التي تتخذها الدولة والمجتمع المدني لمكافحة زواج الأطفال في المنطقة العربية. واستناداً إلى البرنامج العالمي لتعجيل وتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسف، أقامت هذه الأخيرة شراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية لوضع واعتماد إطار العمل الإقليمي للمساءلة لإنهاء زواج الأطفال في منطقة الدول العربية/منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويسعى هذا الإطار إلى تحقيق المساواة بين الجنسين للفتيات وتعزيز الجهود الرامية إلى صون رفاهتهن ومشاركتهن وحمايتهن وتمكينهن عن طريق التخفيف

من أثر النزاع على انتشار زواج الأطفال، مع التصدي في الوقت نفسه للعوامل الكامنة وراء هذه الممارسة. وقد أعطى كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف الأولوية للقضاء على زواج الأطفال في خطة عملهما حول المسائل الخاصة بالجنسين للفترة 2018-2021 وخطتهما الاستراتيجية، على التوالي.

الجهود الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال

للقضاء على زواج الأطفال بصورة مجدية، يجب استكمال الأطر القانونية القوية بشراكات مشتركة بين القطاعات ومتعددة المستويات تستند إلى تكوين صورة واضحة عن التعقيدات التي تنطوي عليها دوافع زواج الأطفال في المجتمعات المحلية على اختلافها. ومن شأن ذلك أن يكفل حصول تدخلات محددة السياق وملائمة ثقافياً وشمولية. فبما يعتبر غالبية الأهالي وأفراد المجتمع المحلي أن الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي الجيد هو أكثر الطرق فعالية لتأخير الزواج، ما زالوا يصطدمون بمجموعة من الحواجز الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، بما في ذلك تكاليف الحضور المدرسي (وودون وآخرون، 2017). وعلى هذا النحو، يتطلب إنهاء زواج الأطفال أيضاً استثمارات متزايدة وهادفة من الجهات المانحة والحكومات الدولية، ولا سيما في البلدان التي ترتفع فيها معدلات الانتشار مثل السودان والصومال واليمن، وذلك لدعم الأسر لمواصلة تعليم الفتيات.

في عام 2007، أجرى المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة مسحاً عالمياً للبرامج التي تتناول زواج الأطفال بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتم تحديد ستة وستين برنامجاً، يعمل بعضها في بلدان متعددة؛ غير أن ستة بلدان فقط صنّفت "بقعة ساخنة" كان لكل منها برنامج واحد (المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة، 2007). وتسعى معظم البرامج المستعرضة إلى تغيير المعايير الاجتماعية التي تدفع إلى زواج الأطفال، وذلك عن طريق زيادة الوعي بين أفراد الأسرة والمجتمع المحلي، فضلاً عن توفير تعليم المهارات الحياتية للفتيات. كما أن أنشطة التمويل البالغ الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تساعد المرأة على توليد الدخل، مما يساعد على تأخير الزواج. غير أن البحوث التي تقيّم فعالية هذه البرامج نادرة، لذلك يصعب التأكد من كفاءة إنفاق التمويل (المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة، 2007). يُسجّل أيضاً نقصاً في البيانات والمؤشرات الموثوقة بشأن زواج الأطفال، مما يشكل تحدياً كبيراً أمام وضع البرامج. وتؤكد هذه النتائج من جديد أهمية تنسيق العمل البرنامجي للحد من زواج الأطفال داخل البلدان الأكثر ضعفاً.

وتدعم منظمات الأمم المتحدة عملية وضع البرامج والتدابير المولدة للنتائج، فيترجم التعلم إلى أفضل الممارسات. على سبيل المثال، تدعم اليونيسف البحوث والمناصرة التي تساعد الحكومات وأصحاب المصلحة على معالجة الصلة الوثيقة بين زواج الأطفال والحمل المبكر، والافتقار إلى تعليم الفتيات، ومعدلات بقاء الأطفال وتوقف النمو في صفوفهم. وتوفّر أيضاً رزمة شاملة من البرامج والخدمات التعليمية في العديد من البلدان كجزء من خطة عملها المتعلقة بنوع الجنس. وفي شراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، أطلقت البرنامج العالمي للتعجيل بالعمل لإنهاء زواج الأطفال في عام 2016، فوصل إلى أكثر من 754 ألف فتاة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا في السنة الأولى (صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف، 2017). ويركّز هذا العمل على المجتمع المحلي من أجل إحداث تغيير مستدام

في المعايير والمواقف المرتبطة بدور النساء والفتيات، وذلك من خلال وسائل مختلفة مثل نوادي الفتيات التي يقودها مراقبون/مراهقات، والتدريب على المهارات المهنية والحياتية، وبناء الثقة، والتمكين الاقتصادي للفتيات المعرّضات لخطر الزواج. كما تقدّم خدمات للفتيات المتزوجات تهدف إلى ضمان الحماية وإنهاء العنف الزوجي وتخفيف آثاره. وفي عام 2016 وحده، ساهم البرنامج المشترك في مشاركة 1.6 مليون فرد إضافي من أفراد المجتمعات المحلية، بينهم رجال دين ومربون من الأقران، فضلاً عن صانعي القرارات (صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف، 2017).

ثالثاً- أهمية تقدير تكاليف زواج الأطفال

حتى الآن، تناولت البحوث العواقب المتعددة والعميقة لزواج الأطفال في إطار دولي لحقوق الإنسان. لكن لم يُبحث سوى عدد قليل جداً من الدراسات (غابت كلياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا/منطقة الدول العربية) في كامل الآثار الاقتصادية والاجتماعية القصيرة الأجل والطويلة الأجل لزواج الأطفال على الفتيات وأسرهن ومجتمعاتهن المحلية وعلى الاقتصاد الوطني. ويشكّل نهج تقدير التكاليف جزءاً لا يتجزأ من وضع استجابة شاملة وكلية لزواج الأطفال من جانب الدول وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين، وهذا جزء من دعم إطار أوسع لحقوق الإنسان. وقد تزايد استخدام تقديرات التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة لزيادة الوعي والتأثير على السياسات والتشريعات، ولا سيما في أوروبا وأمريكا الشمالية، علماً أن هذا قد حدث أيضاً في مصر (دوفوري وآخرون، 2015) وفي فيتنام (دوفوري، مينه وكارني، 2012). وفي مصر، ساهمت نتائج الدراسة الوطنية لتقدير التكاليف مساهمة كبيرة في التشريع المقترح بشأن العنف ضد المرأة، واستخدمتها المنظمات غير الحكومية والمجلس الوطني للمرأة لزيادة الوعي والضغط على صانعي السياسات (دوفوري وفورد، 2019). وتسمح عمليات تقدير التكاليف التي تشكل أداة قوية للمناصرة وإصلاح السياسات بتحديد الاستثمارات البرنامجية الرئيسية القادرة على توليد انخفاض متسارع. ومن خلال إدراج قطاعات رئيسية أخرى مثل الصحة والتعليم، يمكن أن تساعد دراسة تقدير التكاليف في تعزيز القناعة باتباع نهج متعدد القطاعات للقضاء على زواج الأطفال.

وقد استكشفت دراسة أجراها مؤخراً البنك الدولي والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة (وودون وآخرون، 2017) تكاليف التقاعس عن العمل بشأن زواج الأطفال في أكثر الدول تضرراً. ويوجز هذا البحث بوضوح الآثار السلبية لزواج الأطفال وما يرافقها من تكاليف في خمسة مجالات هي: (1) الخصوبة والنمو السكاني؛ (2) الصحة والتغذية والعنف؛ (3) التحصيل العلمي والتعلم؛ (4) المشاركة في القوة العاملة والإيرادات؛ (5) المشاركة وصنع القرار والاستثمارات. وتشير النتائج إلى أن أكثر المجالات تأثراً بزواج الأطفال هي الخصوبة والنمو السكاني، والتعليم والإيرادات، وصحة الأطفال المولودين لأمهات يافعات. والواقع أن التكاليف العالمية المرتبطة بآثار زواج الأطفال مرتفعة جداً، لا سيما من حيث فقدان الرفاه المرتبط بالنمو السكاني. ومن شأن إنهاء زواج الأطفال أن يحقق وفورات عالمية تبلغ حوالي 4 تريليونات دولار من نفقات الرفاه السنوية بحلول عام 2030 (وودون وآخرون، 2017).

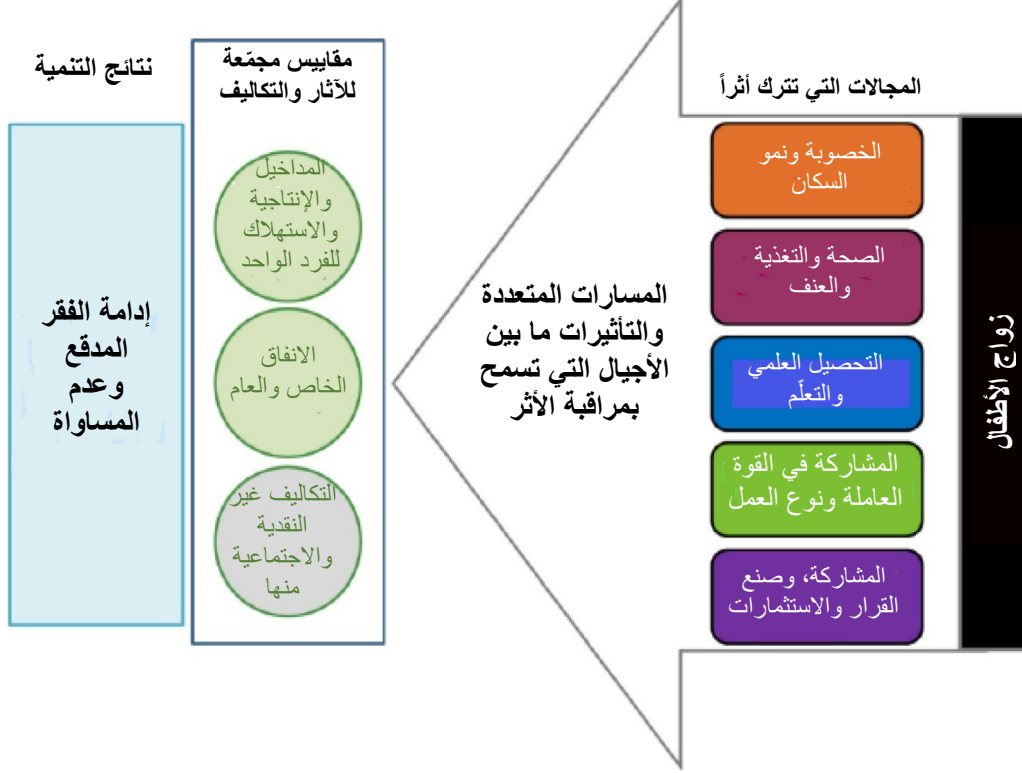
ويؤكد هذا البحث أيضاً أن القضاء على زواج الأطفال سيترك أثراً إيجابياً كبيراً على التحصيل التعليمي للفتيات وأطفالهن، حيث سيسهم في جعل المرأة تنجب عدداً أقل من الأطفال وفي وقت لاحق من الحياة، وسيزيد من إيرادات المرأة المتوقعة ومن رفاة الأسرة المعيشية، وسيؤدي إلى تخفيضات كبيرة في النمو السكاني مع مرور الوقت وإلى خفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة. على صعيد التعليم، تشير التقديرات في 18 بلداً إلى أن الوفورات في التكاليف قد تصل بحلول عام 2030 إلى 17 مليار دولار سنوياً، وهي نتيجة ملفتة لاسيما حين ندرك أن ضمان بقاء الفتيات في المدارس هو أحد أفضل السبل لتجنب زواج الأطفال. وحسب الاسقاطات، ستبلغ تكلفة تحقيق التعليم قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي الشامل في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الدخل المتوسط الأدنى 340 مليار دولار سنوياً، في المتوسط، بين عامي 2015 و2030 (اليونسكو، 2015). وبالتالي، من شأن الوفورات في التكاليف الناجمة عن الحد من زواج الأطفال المساهمة في تعويض هذه التكلفة.

من غير المتوقع أن يكون لهذا التقدم آثار إيجابية على الأطفال فحسب، بل ستكون له أيضاً فوائد كبيرة على الأسرة وعلى المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني. وستحقق الحكومات وفورات في الميزانية ذات صلة بتكلفة توفير التعليم الأساسي والصحة (بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية) والحماية الاجتماعية وغيرها من الخدمات. كما أن تقدير تكلفة زواج الأطفال سيمكّن الدول من تكوين صورة أوضح عن التكاليف المرتبطة بممارسة العناية الواجبة للتصدي للعنف ضد المرأة من ناحية الوقاية والحماية والمقاضاة والعقاب والجبر/التعويض. وعلى هذا النحو، ليس الاستثمار في القضاء على زواج الأطفال السبيل الصحيح فحسب، بل هو منطقي جداً من الناحية الاقتصادية. ونظراً لغياب البيانات القوية والمتاحة، لم تحظ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمنطقة العربية بالتمثيل الكافي في دراسة تقدير التكاليف التي أجراها المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة والبنك الدولي. ولسدّ هذه الفجوة في المعرفة وإنشاء قاعدة الأدلة اللازمة لتوجيه البرمجة وتخصيص الموارد من أجل التصدي الكامل لزواج الأطفال في المنطقة العربية، أقامت اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكة لإجراء دراسة لتقدير التكاليف في المنطقة، كجزء من تنفيذ إطار العمل الإقليمي للمساءلة لإنهاء زواج الأطفال.

رابعاً- نموذج التكاليف الاقتصادية لزواج الأطفال في المنطقة العربية

استناداً إلى نموذج تقدير التكاليف الذي يُعدّه المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة والبنك الدولي، تسعى عملية تقدير التكاليف هذه إلى الاستفادة من الدراسات والبيانات الحديثة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فضلاً عن زيادة الخبرة في مجال المنهجيات داخل المنطقة العربية. ويجري حالياً تنفيذ نموذج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لتقدير تكاليف العنف الزوجي/العنف المنزلي في المنطقة العربية في عدة بلدان، مثل العراق ولبنان ودولة فلسطين. وانطلاقاً من الحجج الاقتصادية المتمثلة بالتقاعس في العمل والتي قدمتها بحوث البنك الدولي/المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة، يهدف التقرير إلى ما يلي: (1) تحديد وتقييم البيانات المتاحة؛ (2) تحديد العوامل المحركة لزواج الأطفال، والاتجاهات نحو الانخفاض والحواجز التي تعترض هذا الانخفاض في البلدان المستهدفة؛ (3) تقدير تكاليف زواج الأطفال في بلدين؛ و(4) تحديد مجالات التدخل المستدام للاستثمار.

إطار تقييم الآثار الاقتصادية لزواج الأطفال



المصدر: وودون وآخرون، 2017.

ويقيم نموذج البنك الدولي/المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة أثر زواج الأطفال على ثلاثة مستويات من التكاليف. المستوى الأول من التكاليف المقدر هو الأثر على الإيرادات والإنتاجية والاستهلاك. على سبيل المثال، يقدر النموذج درجة ترجمة أثر زواج الأطفال على التحصيل العلمي إلى إيرادات وإنتاجية في صفوف الشباب في المستقبل، مما سيترك أثراً على دخل الأسرة المعيشية بشكل عام، وفي نهاية المطاف على نصيب الفرد من الاستهلاك. أما المستوى الثاني من التكاليف فهو تقديرات الآثار المترتبة على النفقات الخاصة والعامة، لاسيما على البرامج الرامية إلى معالجة آثار زواج الأطفال على الصحة والتغذية والعنف القائم على نوع الجنس. ويقدر المستوى الثالث التكاليف غير الملموسة أو التكاليف غير النقدية والاجتماعية. وتركز هذه التكاليف، بصفة خاصة، على الألم والمعاناة المزمنين، وفقدان نوعية الحياة، وانخفاض المشاركة في صنع القرار. ويتطلب التقييم الصلب لمستويات التكاليف هذه مجموعة من البيانات عن عدد لا يحصى من المتغيرات على مدى سنوات متعددة لتقدير أثر التغيرات في معدلات زواج الأطفال على مستويات التكاليف الثلاثة.

وينطوي نموذج البنك الدولي/المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة في الأساس على تمرين "ماذا لو" باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي. وتركز المنهجية على تحديد الآثار المترتبة على زواج الأطفال. على سبيل المثال، باستخدام تقنيات الانحدار الاقتصادي القياسي، ينصب التركيز على تقدير أثر

ارتفاع زواج الأطفال على نتائج مثل الخصوبة والتعليم و/أو المشاركة في القوة العاملة. وبمجرد تحديد حجم التغيير، يترجم تقدير التكلفة حجم الأثر من الناحية النقدية. على سبيل المثال، قد تؤدي زيادة زواج الأطفال بنسبة 1 في المائة إلى انخفاض المشاركة في القوة العاملة بنسبة 5 في المائة - وهذه العلاقة مفيدة في تقدير عدد النساء اللاتي يفترض أن يكنّ جزءاً من القوة العاملة ويعجزن عن ذلك بسبب الزواج في سن الطفولة. وباستخدام معادلة العائدات، يمكن تقدير الخسارة المحتملة لهذه العائدات. أحد التحديات الرئيسية التي يصطدم بها تقدير التكاليف هي البيانات التمثيلية التي يتم جمعها بانتظام من خلال الدراسات الاستقصائية المقطعية. وتجدر الإشارة إلى أن معظم بلدان المنطقة تقوم بالفعل بجمع هذه البيانات.

صحيح أن تكلفة التقاعس التي يقدرها نموذج البنك الدولي/المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة تفيد في وضع بارامترات المدخرات الأوسع نطاقاً إذا ما انخفض زواج الأطفال، غير أنها تبقى أداة غير كاملة للمناصرة. وبالأهمية نفسها، وبغية الدفع نحو التغيير في مخصصات الموارد، لا بدّ من تحديد العبء الإضافي الذي يُلقى به زواج الأطفال على تقديم الخدمات؛ بعبارة أخرى، التندليل على عدم كفاية وعدم كفاءة الاستثمارات القائمة في سياق زواج الأطفال. وسناقش هذا الأمر بمزيد من التفصيل في الجزء الثامن الذي ينظر في خيارات تقدير التكاليف. وتورد المناقشة أدناه البيانات المتاحة عن المتغيرات الرئيسية التي يلزم إدراجها في دراسة تقدير التكاليف.

خامساً- خريطة بالبيانات المتاحة

تضمّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما يقرب من 1.2 مليار مراهق تتراوح أعمارهم بين 10 و19 سنة، أي 23 في المائة من مجموع السكان (اليونيسف، 2019أ). وكما ورد في الجزء الثاني، كان التقدم المحرز حتى الآن في القضاء على زواج الأطفال في المنطقة واعداءً، ومع ذلك تتفاقم هذه الظاهرة بسبب النزاع، كما تباطأ التقدم المحرز في العقد الماضي. ويُعتبر تقدير تكلفة التقاعس بشأن زواج الأطفال أداة مفيدة للمناصرة في هذا الصدد. لكن توجد ندرة في البيانات المتعلقة بزواج الأطفال في المنطقة العربية. ومع ذلك، لدى عدة بلدان بعض البيانات عن انتشار هذه الظاهرة، فضلاً عن مجموعة متنوّعة من أبرز دوافعها وآثارها، مما يوفر قاعدة أدلة جيدة للعمل على أساسها. ويبين الجدول 1 البيانات الجزئية المتاحة في الدول العربية³.

الجدول 1- تتبّع زواج الأطفال باستخدام البيانات الجزئية في الدول العربية

البلد	إسم الدراسة الاستقصائية	تاريخ انطلاق الدراسة الاستقصائية	تاريخ انتهاء الدراسة الاستقصائية	عدد الأسر المعيشية	الوكالات المعنية
مصر	الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية	نيسان/أبريل 2014	حزيران/ يونيو 2014	175 28	وزارة الصحة العامة والسكان، الزناتي وشركاه، الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية، التصنيف الدولي للأداء والإعاقة والصحة

البلد	إسم الدراسة الاستقصائية	تاريخ انطلاق الدراسة الاستقصائية	تاريخ انتهاء الدراسة الاستقصائية	عدد الأسر المعيشية	الوكالات المعنية
العراق	الدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات	شباط/فبراير 2018	أيار/مايو 2018	521 20	اليونيسف، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، هيئة الإحصاءات الإقليمية في كردستان، وزارة الصحة
الأردن	الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية	تشرين الأول/أكتوبر 2017	كانون الثاني/يناير 2018	384 19	دائرة الإحصاءات العامة، التصنيف الدولي للآداء والإعاقة والصحة
دولة فلسطين	الدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات	شباط/فبراير 2014	نيسان/أبريل 2014	125 11	اليونيسف، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
السودان	الدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات	أب/أغسطس 2014	تشرين الثاني/نوفمبر 2014	671 9	اليونيسف، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
تونس	الدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات	كانون الأول/ديسمبر 2011	نيسان/أبريل 2012	600 9	اليونيسف، وزارة التنمية والتعاون الدولي، المعهد الوطني للإحصاء
اليمن	الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية	كانون الثاني/يناير 2013	كانون الأول/ديسمبر 2013	351 17	الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة الصحة العامة والسكان
الجمهورية العربية السورية	المشروع العربي لصحة الأسرة	تشرين الثاني/نوفمبر 2009	نيسان/أبريل 2010	385 27	جامعة الدول العربية، برنامج الخليج العربي للتنمية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، منظمة الصحة العالمية، المنظمة الدولية للهجرة، اليونسف، الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة
ليبيا	المشروع العربي لصحة الأسرة	كانون الثاني/يناير 2014	آذار/مارس 2014	297 21	جامعة الدول العربية، برنامج الخليج العربي للتنمية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، منظمة الصحة العالمية، المنظمة الدولية للهجرة، اليونسف، الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

اليمن		تونس		السودان		سوريا		فلسطين		ليبيا		الأردن		العراق		مصر		البلدان	
على الصعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	على صعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	على صعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	على صعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	على صعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	على صعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	على صعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	على صعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	على صعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة	
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	● متوفر ● غير مكتمل ● غير متوفر
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	حضور قبالة ماهرة خلال الولادة
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	تلبية الحاجة
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	تشويه الأعضاء التناسلية للإناث
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	التأديب العنيف التدخين
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	الخصوبة (بين 15 و19 سنة)
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	الخصوبة (بين 10 و14 سنة)
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	النساء والفتيات (15 سنة وما فوق)
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	المعرّضات للعنف البدني او الجنسي أو النفسي)
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	العنف الجنسي
																			الفصل 3: التعليم
																			<u>الهدف 4: التعليم ذات الجودة</u>
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	مؤشر التنمية المبكرة للطفل
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	حضور التعليم المخصص للطفولة المبكرة
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	الالتحاق المدرسي للأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة 0-17
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	متوسط سنوات الالتحاق بالمدرسة لمن يبلغون 25 سنة وما فوق
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	المرأة في التعليم العالي
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	مؤشرات التكافؤ (المرأة/الرجل، الريف/الحضر، ثروة الخمس السفلي/الأعلى
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	مؤشرات التكافؤ في التعليم

اليمن		تونس		السودان		سوريا		فلسطين		ليبيا		الأردن		العراق		مصر		البلدان
على صعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	على صعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	على صعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	على صعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	على صعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	على صعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	على صعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	على صعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	على صعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة
																		متوفر
																		غير مكتمل
																		غير متوفر
																		(التكافؤ بين الجنسين)
																		السكان المتعلمون (المجموع: 15 سنة وما فوق)
																		الشباب المتعلمون (بين 15 و24 سنة)
																		السكان غير المتعلمين (المجموع: 15 سنة وما فوق)
																		الشباب غير المتعلمين (بين 15 و24 سنة)
																		معدلات معرفة القراءة والكتابة في صفوف الإناث؛ المجموع (15 وما فوق) والشباب (بين 15 و24 سنة)
																		الفصل 4: مواصفات الأسر المعيشية
																		الهدف 6: المياه النظيفة والإصحاح
																		مصادر مياه الشرب المحسنة
																		الإصحاح المحسن
																		مرافق غسل اليدين بالمياه والصابون
																		الهدف 7: الطاقة الميسرة والمتجددة
																		الوصول الى الكهرباء
																		الاعتماد الأولي على الوقود النظيف
																		الهدف 11: المدن والمجتمعات المستدامة

اليمن		تونس		السودان		سوريا		فلسطين		ليبيا		الأردن		العراق		مصر		البلدان	
على الصعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	على الصعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	على الصعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	على الصعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	على الصعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	على الصعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	على الصعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	على الصعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	على الصعيد المحافظة	على الصعيد الوطني	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة	
•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	متوفر	
•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	غير مكتمل	
•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	غير متوفر	
•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	نسب السكان الحضريين	
•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	السكان الذين يعيشون في مساكن غير ملائمة	
•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	الوصول الى الانترنت	
•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	الهاتف الخليوي	
																		الفصل 5:	
																			الازدهار والعمل
																			الهدف 8: العمل
																			اللائق والطاقة
																			النظيفة
•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•		عمل الأطفال

المصدر: الإسكوا، 2019.

ألف- دوافع الانخفاض

ما هي العوامل الناجعة على الصعيد العالمي للحد من زواج الأطفال

للوصول إلى الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين، وعلى وجه التحديد الهدف 5-3 بشأن القضاء على زواج الأطفال بحلول عام 2030، لا بدّ من تسريع معدل التقدم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عموماً، حيث يجب أن يتسارع عشر مرات أكثر (اليونيسف، 2018ب). وفيما يحتاج العراق والسودان واليمن إلى أكبر قدر من التقدم، فإن تونس والجزائر وعمان على وشك القضاء على زواج الأطفال. ووفقاً للمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة (2007)، يشكّل تعليم الفتيات العامل الأهم المرتبط بالسن عند الزواج، حيث يبرز التعليم الثانوي بوصفه العامل الأقوى المرتبط بانخفاض معدلات زواج الأطفال. في الواقع، وفقاً للبنك الدولي (2017)، يقلّ بقاء الفتيات في المدارس من احتمال زواج الأطفال، مما من شأنه أن يخفّض من معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة. ويتّضح من الأدبيات أن الدوافع الإضافية لتراجع معدلات زواج الأطفال تشمل سنّ تشريعات قوية، وإنفاذ القوانين، واستحداث الخدمات المستهدفة، وآليات الإبلاغ الشاملة، والقضاء على الفقر، وضمان المساواة، والتمكين الاقتصادي (اليونيسف، 2014؛ رودى-فهيمي وبرايم، 2013؛ اليونيسف/المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة، 2017). ويساعد كلّ من هذه العوامل على زيادة الوعي، فضلاً عن تغيير المعايير والمواقف التقليدية، مما يحسّن من وضع الفتيات.

ويشير استعراض حديث للأدبيات أجراه كالامار ولي ريف وهنديين (2016) إلى أن التدخلات الرامية إلى تعزيز التعليم، بما في ذلك التحويلات النقدية، والقسائم المدرسية، والزي المدرسي المجاني، والتخفيضات في الرسوم المدرسية، وتدريب المعلمين، ومناهج المهارات الحياتية، هي على الأرجح أكثر ما يساعد في الحد من زواج الأطفال. كما من شأن قدرة الفتاة على كسب الدخل، بعد التعليم الكافي، التخفيف من حدة الفقر الأسري، فضلاً عن إعطاء الفتاة وأسرته خيار تأخير الزواج (المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة، 2007). ويُفترض بالتدخلات أن تعوّض عن الحوافز المالية التي يسعى وراءها الأولياء لدى تزويج بناتهم في سن مبكرة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تسهيل دفع تكاليف التعليم على الوالدين ومن خلال التصدي للمعايير التقليدية المتعلقة بثمن العروس والمهر.

وعلى مدى العقد الماضي، شهدت جنوب آسيا أهم التخفيضات في انتشار زواج الأطفال، حيث انخفض خطر زواج الفتاة في مرحلة الطفولة بأكثر من الثلث، من حوالي 50 في المائة إلى 30 في المائة (اليونيسف، 2018ب). وفي إندونيسيا، انخفض خطر زواج الأطفال إلى دون نصف ما كان عليه قبل 30 عاماً. وعلى الرغم من أن معدلات الانتشار لا تزال مرتفعة أيضاً في أفريقيا، توجد أمثلة واضحة ومهمة على التقدم المحرز، كما الحال في إثيوبيا ورواندا وزامبيا وغينيا - بيساو. في إثيوبيا، التي كانت من بين البلدان الخمسة الأولى لزواج الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفض معدل الانتشار بمقدار الثلث خلال العقد الماضي (اليونيسف، 2018أ). وقد تحقق هذا التخفيض من خلال مجموعة من الاستراتيجيات والتدخلات. وأطلقت إثيوبيا استراتيجيتها الوطنية وخطة عملها المشتركة بشأن الممارسات التقليدية الضارة ضد النساء والأطفال في عام 2013، وهي قيد التنقيح حالياً. كما خصصت موارد للتصدي لزواج الأطفال من خلال صفوف للتوعية والإلمام بالنواحي القانونية، وتحسين آليات الإبلاغ وتمكين الفتيات. وبفضل الجهود المتواصلة التي تبذلها اليونيسف وحكومة إثيوبيا والشركاء الإنمائيون، سجّلت نسبة حالات زواج الأطفال التي تم الكشف والتبليغ عنها نسبة أقل بأربع مرات في عام 2017 من العام السابق. علاوة على ذلك، تمّ تجنّب 2 776 من أصل 8 778 حالة زواج أطفال كان مخططاً لها (اليونيسف، 2017ب).

وفي بنغلاديش، تقوم الفتيات الصغيرات بتشكيل مناطق خالية من زواج الأطفال بقيادة الحكومة المحلية، تيسرها منظمة الخطة الدولية في بنغلاديش وغيرها من المنظمات غير الحكومية، ومؤسسات الحكومات المحلية، والزملاء الدينيين، ومسجّلو الزواج، ومنظمات الأطفال وأفراد المجتمع (غازي وآخرون، 2013). وتشكل منظمات الأطفال التي توفر التدريب على المهارات الحياتية لتمكين الأطفال من التفاوض بشأن زواج الأطفال وتأخيرها في مجتمعاتهم المحلية جزءاً أساسياً من هذه المناطق. وقد أدت هذه الحركة، التي أوصت بها الأمم المتحدة كنموذج لتوسيع نطاق التنفيذ في عام 2013، إلى انخفاض كبير في زواج الأطفال في المناطق التي تعمل فيها الخطة الدولية (غازي وآخرون، 2013). كما أن غانا وبنغلاديش مثالان جيّدان على المشاركة البناءة للحكومات في التأثير على السياسات والاستراتيجيات. واسترشد تحليل وضع الإطار الاستراتيجي الوطني لزواج الأطفال بإسقاطات غانا، فيما استند التحليل إلى المناقشات حول أهداف القضاء على زواج الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، جرت في بنغلاديش تجربة لنهج "المنهجية الخارجية"، وهي أداة لتتبع الميزانية لاستعراض استثمارات الميزانية في زواج الأطفال ومناصرتها.

المنطقة العربية

وكجزء من البرنامج المشترك بين اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن زواج الأطفال، شارك اليمن في تدخلات اليونيسف. على سبيل المثال، جرى في عام 2017 تقييم لآليات الاستجابة لزواج الأطفال وللمواقف المجتمعية، مما أدى إلى تعزيز وتوسيع نظام العمل الاجتماعي وإدارة الحالات في اليمن. وعلى الرغم من أن النزاع الدائر يتسبب بصعوبات، فإن هذا النظام الذي يعمل في 6 من أصل 10 محافظات مستهدفة، قد حدّد ومنع حالات زواج الأطفال المحتملة، فضلاً عن تقديم رزمة من الخدمات متعددة القطاعات (الصحية، والقانونية، والنفسية - الاجتماعية، والتعليم والتمكين) إلى 15 فتاة (اليونيسف وحكومة كندا، 2017). صحيح أنّ عدد الفتيات قليل، لكن هذه مجرد بداية. وقد أبلغت اليونيسف 18 338 شخصاً من أصحاب الواجبات الإضافيين، والآباء، ومقدمي الرعاية، والزعماء المجتمعيين والدينيين، بأثر زواج الأطفال وبأهمية تأخير الزواج في صفوف الفتيات وبقائهن في المدرسة، وبكيفية الحصول على الخدمات، إذا لزم الأمر. "سن الزواج الآمن" هو برنامج آخر في محافظة عمران اليمنية. وسمح هذا المشروع، ضمن أنشطة أخرى، بتدريب المعلمين المجتمعيين، بمن فيهم الزعماء الدينيين والمرمضات والقابلات، وشمل أكثر من 1 300 نشاط توعية وصل إلى نحو 29 ألف شخص. وكانت هذه التدخلات مفيدة في التأجيل والوقاية من 53 زواجا في صفوف الفتيات.

كما وُضع في مصر برنامج يهدف إلى تأخير زواج الفتيات الصغيرات (سليم وآخرون، 2013). "إشراق" هو مشروع للفتيات الضعيفات في صعيد مصر، بدأ في عام 2001. ويهدف هذا المشروع إلى تحسين الفرص التعليمية والصحية والاجتماعية للفتيات من خلال خلق أماكن تعليمية آمنة، مثل محو الأمية وتعليم المهارات الحسابية خارج المدرسة، والمهارات الحياتية، و(لأول مرة في مصر) الرياضة، وذلك لإعدادهن للاندماج في التعليم النظامي. وسجّل الامتحان اللاحق من أجل الالتحاق بالتعليم الرسمي معدل نجاح بلغ 90 زائد. أما النساء المحليات اللاتي أنهين الدراسة الثانوية فيرجن للبرنامج ويلعبن دور القدوة. وقد توسّع مشروع "إشراق" ليشمل المجتمعات الريفية في محافظات الفيوم وسوهاج وقنا في صعيد مصر، حيث وصل إلى أكثر من ثلاثة آلاف فتاة.

باء- الحواجز التي حالت دون انخفاض زواج الأطفال

كشفت الدراسة المشتركة بين اليونيسف والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة (2017) عدداً من المجالات الرئيسية في الدول العربية التي تعوق الانخفاض المستدام في زواج الأطفال من ناحية تقديم الخدمات؛ وقد شملت ما يلي: الحاجة إلى آليات إبلاغ مناسبة للإبلاغ بفعالية عن زواج الأطفال والتصدي له (الأردن ومصر)؛ الحاجة إلى استحداث وتعزيز الخدمات المقدمة للفتيات المعرضات لخطر زواج الأطفال وللمتزوجات (الأردن واليمن)؛ والحاجة إلى التمويل الكافي لتوفير خدمات الوقاية والاستجابة الفعالة (السودان واليمن). ويشكل الصراع الجاري في المنطقة حاجزاً كبيراً. وكما نوقش سابقاً، يتفاقم زواج الأطفال في مناطق الأزمات الإنسانية، حيث يزداد توفير البرامج صعوبة.

وإذا لم تحصل المعالجة المناسبة، سيحوّل الى حاجز كلّ من العوامل المحددة كدافع للانخفاض. على سبيل المثال، بغياب إرادة سياسية لوضع قوانين واستراتيجيات قوية أو لتنفيذ تشريعات تحظر زواج

الأطفال، لن تتحقق التخفيضات المستدامة. ويؤثر القانون على المعايير الاجتماعية بقدر ما يعكسها، والمعايير التقليدية التي تؤثر على الفتيات راسخة في العديد من المجتمعات المحلية في المنطقة. ولتذليل هذا الحاجز، لا بدّ من الاستثمار في التعليم. وما يشكل حاجزاً مهماً أمام القضاء على زواج الأطفال هو الافتقار إلى التمويل والخبرة اللازمين لإجراء البحوث المنسّقة تنسيقاً جيداً بغية استكشاف وتقييم عوامل الخطر المرتبطة بالسياق والتي تدفع إلى زواج الأطفال في جميع الدول العربية، فضلاً عن تقييم البرامج الرامية إلى معالجة هذه المسألة. وكما تبيّن جهود البرمجة المشتركة حتى الآن، فإن الحلول موجودة والتقدّم المستمر ممكن. وبالأهمية نفسها هي الحاجة إلى تنظيم المجتمعات المحلية، والمشاركة مع المجتمع المدني والمؤسسات الدينية، فضلاً عن البرامج التي تمكّن الشباب.

جيم- الثغرات في البيانات

من الصعب حالياً تقييم مدى انتشار زواج الأطفال في المنطقة العربية لأن معظم بيانات الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية والدراسات الاستقصائية المتعددة المؤشرات حول هذه الممارسة تعود إلى ما قبل الصراعات في المنطقة، وإن لم يكن في جميع البلدان، كما الحال في العراق وليبيا. ومع تغيّر السياق، لن تعكس البيانات المتاحة بشكل كامل أثر السياق الحالي على معدلات زواج الأطفال. لا بدّ أيضاً من وجود عينات تعزّز فهماً لزوج الأطفال بين اللاجئين والمشردين داخلياً. وفي الوقت الحالي، لدى الدراسة الاستقصائية لسوق العمل التي أجراها الفريق الأردني (2012 و 2014 و 2016) والدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية (2018) في الأردن عينات تمثيلية من السكان الأردنيين والفلسطينيين والسوريين المقيمين في الأردن. وبالمثل، جمعت الدراسات الاستقصائية المتعددة المؤشرات في لبنان لعام 2016 بيانات عن عينة تمثيلية من السكان اللبنانيين والفلسطينيين والسوريين في لبنان، وتضمّ الدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات (2018) في العراق معلومات تمثيلية عن المشردين داخلياً.

كما لا بدّ من وجود قاعدة أقوى من الأدلة حول المعايير الاجتماعية التي يقوم عليها زواج الأطفال. وكون الدراسات الاستقصائية التقليدية، مثل الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية والدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات، لا تعكس المعايير الاجتماعية بشكل جيد، لا بدّ من توفير الأدوات والمنهجيات التكميلية. كما لا تعكس البيانات الوطنية اتجاهات انتشار زواج الأطفال على المستوى دون الوطني حيث المعدلات أعلى بكثير، ولا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاعات (شليخت، 2016). كما سيكون للتقييم والبحوث النوعية التي تستكشف وتقيم عوامل الخطر وفعالية البرامج على التوالي قيمة كبيرة. أخيراً، لا بدّ من مراعاة اعتبارات فعالية التكلفة من أجل فهم كيفية الاستفادة من التدخلات والسياسات لإنهاء زواج الأطفال. على سبيل المثال، تشير آخر البحوث إلى أن الاختلافات في سياسات التعليم في الأردن ولبنان قد أدت إلى نتائج متفاوتة من حيث زواج الأطفال والتحاق المراهقات بالمدارس في هذين البلدين (سيفردينغ وكالديرون - ميخيا، 2019).

وفقاً للمشاركين في الدراسة التي أجرتها اليونيسف/المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة (2017)، يساهم الافتقار إلى التنسيق بين مختلف المجموعات التي تجري البحوث والبرمجة حول زواج الأطفال في إدامة الثغرات في الأدلة بشكل مباشر. ففي مصر، تم الكشف عن الثغرات في البيانات في مجالين محددين هما الصلة بين زواج الأطفال من جهة، والتعليم من جهة أخرى. كما تُسجّل ندرة في

البيانات المتعلقة بالفقر والعنف بين الأشخاص، وفي البيانات عن العلاقات بين زواج الأطفال من جهة، وعوامل الخطر والآثار المترتبة عليه من جهة أخرى. كذلك، لا وجود لبيانات الفقر والتغذية المصنفة حسب نوع الجنس. ويمكن استخدام تحليلات البيانات الأولية التي أتاحتها الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية والدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات لتوليد الكثير من هذه البيانات.

سادساً- خيارات تقدير التكلفة في المنطقة العربية

يُبرز استعراض البيانات الوارد في الجزء السابع الطابع المجزأ لتوافر البيانات في المنطقة العربية. لا بدّ من توفّر بيانات متينة للتوصّل الى تقدير شامل لتكلفة التقاعس من حيث زواج الأطفال باستخدام منهجية البنك الدولي/المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة. ويمكن جمع البيانات من عدة مصادر في المنطقة، وهي الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية، والدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات، والدراسة الاستقصائية الخاصة بالمشروع العربي لصحة الأسرة. كذلك، تجمع بعض الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية وللميزانية معلومات عن الزواج والأنثروبومتريات ومستويات المعيشة. يمكن استخدام هذه البيانات عند غياب مصادر أخرى.

وحتى مع توافر البيانات الجيدة، ينطوي تحليل الارتداد المستخدم على عدة محاذير. وأبرز القيود التي تعترض تحليل الارتداد هو تمكّن المرء، في أحسن الأحوال، من "افتراض" آثار ممكنة على زواج الأطفال قابلة للقياس كمياً، بدلاً من قياسها كمياً على وجه اليقين. وقد تتأثر المعاملات المستخدمة لقياس آثار زواج الأطفال كمياً تأثيراً ملحوظاً (على الأرجح المبالغة في التقدير) يعتمد على مواصفات النموذج، والمتغيرات المحذوفة، والتجانس، وغير ذلك من افتراضات تحليل الارتداد. وعلى ضوء هذه القيود، قد يكون لدراسة تقدير التكاليف المقترحة تركيز محدود على مسار أو مسارين باستخدام أفضل البيانات المتاحة لإعداد تقدير جزئي/إرشادي قوي. ويمكن للسياق القطري أن يحدّد المسارات الرئيسية التي سيكون لها أكبر قدر من الزخم.

ولا بدّ من النظر في مسألة أخرى هي المستوى الذي ينبغي أن تركز عليه دراسة تقدير التكاليف. وفيما تُعتبر التكاليف الكلية على المستوى الكلي مهمة لتسليط الضوء على الطابع المُلِح للإجراءات المطلوبة، قد يكون من الأهم فهم أثر زواج الأطفال على الخدمات في قطاعات الصحة والتعليم والتدريب المهني، وما إلى ذلك. بعبارة أخرى، عبء الموارد الإضافي الذي يفرضه زواج الأطفال قد يسلط الضوء بشكل صارخ على الحاجة إلى الوقاية من زواج الأطفال. وهذا النوع من التحليل مفيد بوجه خاص في السياقات حيث المقبولية الاجتماعية لزواج الأطفال عالية وحيث لا وجود لاعتراف يُذكر بأن زواج الأطفال قد يقوّض فعالية برامج الرفاه الاجتماعي الجارية. وفضلاً عن تقدير عبء الموارد الإضافي الناجم عن زواج الأطفال، قد يكون الخيار الآخر إجراء دراسة تركز على تقييم الفعالية من حيث التكلفة للتدخلات في المجتمعات المحلية للوقاية من زواج الأطفال والتخفيف من آثاره باستخدام التجارب الموجهة التي تستخدم عيّات عشوائية. ومن شأن التدخلات المختلفة ذات الفعالية من حيث التكلفة أن توفر نظرة ثاقبة عن مجالات الاستثمار من أجل التصدي لزواج الأطفال وإعطاء تقدير للموارد اللازمة لتوسيع نطاق أكثر التدخلات فعالية.

ويمكن استكشاف دراسة من نوع آخر لتقدير التكاليف، وهي دراسة على مستوى الأسرة المعيشية، حيث يتم النظر في آثار زواج الأطفال على اقتصاد الأسرة المعيشية، على غرار نموذج تكلفة العنف الزوجي الذي وضعته الإسكوا (دوفوري وفورد، 2019). ويمكن لدراسة استقصائية تجمع معلومات محددة عن آثار زواج الأطفال على الأسر المعيشية أن تعطي نظرة ثاقبة بشأن الآثار المباشرة على الأسر المعيشية التي تضم عروساً طفلة. وأحد المسارات الهامة التي يمكن دراستها على مستوى الأسرة المعيشية هو أثر زواج الأطفال على عنف الشريك الحميم والآثار المترتبة على العمل والإنتاجية بالنسبة للأسر المعيشية.

في الواقع، يمكن النظر في خيارين: (1) دراسة محددة الهدف لتقدير التكاليف على غرار نموذج البنك الدولي/المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة لتقدير تكلفة التقاعس، مع التركيز على مسارات محددة تستند إلى توافر البيانات، أو (2) دراسة تقدير التكاليف التي تقدر عبء الموارد الإضافي الناجم عن زواج الأطفال على الخدمات التي تستخدم البيانات الإدارية.

ولكل نوع من دراسات تقدير التكاليف آثار على الميزانية. وإذا كانت الدراسة تتطلب بيانات ثانوية إلى حد كبير وكانت قاعدة البيانات شاملة ومتينة، قد يكون من الأسهل تنفيذها وربما إنجازها ضمن مهلة زمنية قصيرة نسبياً. وستتوقف عملية جمع البيانات الأولية عن الأسرة المعيشية على ما إذا كانت هذه العملية قائمة بذاتها أم هي جزء من دراسة جارية أخرى. ونظراً لوجود بعض الدراسات الاستقصائية الجارية حول العنف المنزلي أو عنف الشريك الحميم (في دولة فلسطين والمغرب على سبيل المثال)، قد يركز التحليل على إبراز الاختلافات في النتائج بين الزوجات قبل سن 18 وبعده. ومن شأن ذلك أن يوفر نظرة ثاقبة عن الآثار المباشرة على مستوى الأسرة المعيشية.

سابعاً- توصيات للدول بالشروع في إجراء دراسات لتقدير التكاليف المرتبطة بزواج الأطفال

استناداً إلى الخرائط الأولية للبيانات، تونس وعمان والمغرب والسودان والأردن ولبنان ومصر هي بلدان محتملة لدراسة التكاليف. وعلى الرغم من أن مصر شهدت انخفاضاً في زواج الأطفال خلال السنوات الـ 25 الماضية، فقد شهدت أيضاً تباطؤاً على مدى السنوات العشر الماضية، مما يجعل منها حالة مناسبة للنظر في الدوافع من جهة، وفي الحواجز التي تحول دون انخفاض زواج الأطفال من جهة أخرى. كما يمكن إدراج البيانات المستمدة من الدراسة التي أجراها البنك الدولي/المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة. إن معدل انتشار زواج الأطفال في الأردن، بصفة عامة، منخفض، ولكن هذه المعدلات أعلى بكثير بين اللاجئين. وتتوافر في الأردن بيانات عن العديد من المؤشرات ذات الصلة. وبالنسبة إلى الانتشار، ينطبق الشيء نفسه على لبنان حيث أظهرت دراسة استقصائية أساسية أجريت في عام 2016 زيادة في انتشار زواج الأطفال بين اللاجئين. وستكون هذه البيانات المصنفة مفيدة جداً في عملية تقدير التكاليف. كذلك، وعلى ضوء العمل الذي أنجزه لبنان مؤخراً لتقدير تكاليف العنف الزوجي، قد يشكل هذا البلد دليلاً واعداً للانفتاح على إمكانية جمع البيانات (مثل الشركاء الوطنيين الأقوياء). وتجري حالياً دراسات متينة عن زواج الأطفال في كل من لبنان والسودان، بيد أن للبنان بيانات أقل حول المؤشرات. ولدى السودان بيانات عن العديد من المؤشرات التي هي في العموم أحدث من البيانات الواردة من الأردن أو لبنان.

ثامناً- استعراض خريطة الطريق: إجراء دراسة لتقدير التكاليف

لقد وضعت الإسكوا عدة خطوات عملية لإجراء دراسة وطنية لتقدير تكاليف العنف المنزلي في المنطقة العربية (دوفوري وفورد، 2019). يتألف النموذج الموضوع من ثلاث مراحل شاملة هي: (1) المرحلة التحضيرية، (2) مرحلة التشاور الوطني، و(3) مرحلة التنفيذ. أما الخطوات المعتمدة فتتطبق بشكل كبير على بدء واستكمال دراسة لتقدير تكاليف زواج الأطفال بغض النظر عن النهج المختار. وتنطوي الخطوة الرئيسية الأولى في المرحلة التحضيرية على تحديد واضح للغرض من عملية تقدير التكاليف. وسيحدد ذلك نطاق الدراسة، والمنهجية الأنسب، وأنواع التكاليف التي يتعين تقديرها. ويشكل التحليل السياقي عنصراً بارزاً في هذه المرحلة الأولى، لأنه يتيح فهم السياق التشريعي والسياساتي، فضلاً عن أنواع البيانات المتاحة في البلد.

وتنطوي مرحلة التشاور الوطني على بناء توافق في الآراء عن طريق إقامة شراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين وفي ما بينهم لضمان ملكية نتائج البحوث وتنفيذها. كما أنّ إشراك الحكومة على أعلى مستوى ممكن هو جزء لا يتجزأ من هذه العملية. وتلي ذلك مرحلة التنفيذ، حيث تصبح استراتيجية البحث موضع تنفيذ. ولتقليل الضرر الذي يلحق بالناجين والباحثين، يجب أن يعكس تصميم البحث وتنفيذه ونشره البروتوكول الذي وضعتة منظمة الصحة العالمية. وسيحدد توافر البيانات المتينة عن مدى انتشار زواج الأطفال ودوافعه وآثاره أنواع التكاليف التي يمكن تقديرها (البيانات الأولية مقابل البيانات الثانوية)، وما إلى ذلك. أولاً، تحديد البيانات الإدارية/الثانوية المتاحة. وفي حالة عدم توافر البيانات المتينة والعالية الجودة، يمكن جمع البيانات الأولية عن طريق دراسة استقصائية وطنية. كما يمكن للمقابلات المتعمقة أن توفر نظرة ثاقبة عن دوافع زواج الأطفال وعواقبه، فضلاً عن سبل الكشف عن تكاليفه. وستتوقف العينة المختارة على عوامل مثل الغرض من البحث، وخصائص مجموعة السكان الخاضعة للدراسة وحجم العينة اللازمة. إن تنمية القدرات هي جزء من عملية مستمرة. يوصى بالاستعانة بفريق بحوث متعدّد التخصصات يضم أفراداً تتوفر لديهم طائفة واسعة من الخبرات المنهجية الملائمة.

المرفق

حالة التصديق على مجموعة مختارة من صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	
الجزائر	تاريخ التصديق: 1996 التحفظات: المواد 2، 15(4)، 16 و 29
البحرين	تاريخ التصديق: 2002 التحفظات: المواد 2، 9(2)، 15(4)، 16 و 29(1)
جزر القمر	تاريخ التصديق: 1994 لا تحفظات
جيبوتي	تاريخ التصديق: 1998 لا تحفظات
مصر	تاريخ التصديق: 1981 التحفظات: المواد 2، 16 و 29
العراق	تاريخ التصديق: 1986 التحفظات: المواد 2، 9(2)، 15(4)، 16 و 29(1)
الأردن	تاريخ التصديق: 1992 التحفظات: المواد 2، 9(2)، 16(ج1)، 16(د1) و 16(ز1)
الكويت	تاريخ التصديق: 1994 التحفظات: المواد 2، 9(2)، 16(و) و 29(1)
لبنان	تاريخ التصديق: 1997 التحفظات: المواد 2، 9(2) و 16(1) (ج) (د) (و) و (ز) و 29(1)
ليبيا	تاريخ التصديق: 1989 التحفظات: المواد 2، 16(ج) و 16(د) أبدت ليبيا تحفظاً عاماً مفاده أن الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "... لا يمكن أن يتعارض مع قوانين الأحوال الشخصية المستمدة من الشريعة الإسلامية". وانضمت ليبيا إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
موريتانيا	تاريخ التصديق: 2001 التحفظات: المادتان 13(أ) و 16
المغرب	تاريخ التصديق: 1993 التحفظات: المادة 29
عُمان	تاريخ التصديق: 2006

التحفظات: المواد 9(2)، 16(أ)، (ج)، (د) و 29	
تاريخ التصديق: 2014 لا تحفظات	دولة فلسطين
تاريخ التصديق: 2009 لتحفظات: المواد 2(أ)، 9(2)، 15(1)، 15(4)، 16(أ1)، 16(ج1) و 16(و1)	قطر
تاريخ التصديق: 2000 التحفظات: المادتان 9(2) و 29	المملكة العربية السعودية
لا تصديق لا تحفظات	الصومال
لا تصديق لا تحفظات	السودان
تاريخ التصديق: 2003 التحفظات: المادة 9(2)، 15(4)، 16(ج1)، (د)، (و)، (ز)، 16(2) و 29(1)	الجمهورية العربية السورية
تاريخ التصديق: 1980 لا تحفظات انضمت تونس إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.	تونس
تاريخ التصديق: 2004 التحفظات: المواد 2(و)، 9، 15(2)، 16 و 29(1)	الإمارات العربية المتحدة
تاريخ التصديق: 1984 التحفظات: المادة 29(1)	اليمن
اتفاقية حقوق الطفل	
تاريخ التصديق: 1990 لا تحفظات التصديق على البروتوكول الاختياري حول إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (2009)؛ البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.	الجزائر
تاريخ التصديق: 1992 لا تحفظات التصديق على البروتوكول الاختياري حول إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (2004)؛ البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية 2004.	البحرين
تاريخ التصديق: 1993 لا تحفظات البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية 2007.	جزر القمر

جيبوتي	تاريخ التصديق: 1990 لا تحفظات التصديق على البروتوكول الاختياري حول إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (2011)؛ البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (2011).
مصر	تاريخ التصديق: 1990 لا تحفظات التصديق على البروتوكول الاختياري حول إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (2007)؛ البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (2002).
العراق	تاريخ التصديق: 1994 التحفظات: المادة 14(1) التصديق على البروتوكول الاختياري حول إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (2008)؛ البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (2008).
الأردن	تاريخ التصديق: 1991 التحفظات: المواد 14 و 20 و 21. التصديق على البروتوكول الاختياري حول إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (2007)؛ البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (2006).
الكويت	تاريخ التصديق: 1991 التحفظات: المادتان 7 و 21. التصديق على البروتوكول الاختياري حول إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (2004)؛ البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (2004).
لبنان	تاريخ التصديق: 1991 لا تحفظات البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (2004).
ليبيا	تاريخ التصديق: 1993 لا تحفظات التصديق على البروتوكول الاختياري حول إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (2004)؛ البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (2004).
موريتانيا	تاريخ التصديق: 1991 التحفظات: التحفظات على المواد أو الأحكام التي قد تتعارض مع معتقدات وقيم الإسلام، وهو ديانة شعب موريتانيا والدولة الموريتانية. البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (2007).
المغرب	تاريخ التصديق: 1993 لا تحفظات

التصديق على البروتوكول الاختياري حول إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (2002)؛ البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (2001).	
تاريخ التصديق: 1996 التحفظات: المادة 14 التصديق على البروتوكول الاختياري حول إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (2004)؛ البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (2004).	عُمان
تم التصديق: لا تحفظات التصديق على البروتوكول الاختياري حول إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (2014)؛ البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (2017).	دولة فلسطين
تاريخ التصديق: 1995 التحفظات: المادتان 2 و14 التصديق على البروتوكول الاختياري حول إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (2002)؛ البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (2001).	قطر
تاريخ التصديق: 1996 التحفظات: تحفظات بشأن جميع المواد التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. التصديق على البروتوكول الاختياري حول إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (2011)؛ البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (2010).	المملكة العربية السعودية
تاريخ التصديق: 2015 التحفظات: المواد 14 و20 و21 وأي أحكام أخرى من أحكام الاتفاقية تتعارض مع المبادئ العامة للشريعة الإسلامية.	الصومال
تاريخ التصديق: 1990 لا تحفظات التصديق على البروتوكول الاختياري حول إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (2005)؛ البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (2004).	السودان
تاريخ التصديق: 1993 التحفظات: المادة 14 التصديق على البروتوكول الاختياري حول إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (2003)؛ البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (2003).	الجمهورية العربية السورية
تاريخ التصديق: 1992 لا تحفظات التصديق على البروتوكول الاختياري حول إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (2003)؛ البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (2002).	تونس

الإمارات العربية المتحدة	تاريخ التصديق: 1997 التحفظات: المواد 7، 14، 17 و 21. البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (2016).
اليمن	تاريخ التصديق: 1991 لا تحفظات التصديق على البروتوكول الاختياري حول إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (2004)؛ البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (2004).
بروتوكول مابوتو	
الجزائر	تاريخ التصديق: 2016
مصر	لا تصديق
جزر القمر	تاريخ التصديق: 2004
جيبوتي	تاريخ التصديق: 2005
ليبيا	تاريخ التصديق: 2004
موريتانيا	تاريخ التصديق: 2005
المغرب	لا تصديق
الصومال	لا تصديق
السودان	لا تصديق
تونس	تاريخ التصديق: 2018
الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل؛	
الجزائر	تاريخ التصديق: 2003
جزر القمر	تاريخ التصديق: 2004
جيبوتي	تاريخ التصديق: 2011
مصر	تاريخ التصديق: 2001
ليبيا	تاريخ التصديق: 2000
موريتانيا	تاريخ التصديق: 2005
المغرب	لا تصديق
الصومال	لا تصديق
السودان	تاريخ التصديق: 2005
تونس	لا تصديق

الحد الأدنى القانوني لسن الزواج الميّن في التشريعات الوطنية للدول العربية

الجزائر: السن القانوني لزواج الذكور والإناث هو 19 سنة.

الاستثناءات: يُسمح بزواج الأطفال في ظروف استثنائية وبإذن من القاضي. ولا يجوز للوصي أن يوافق على الزواج نيابة عن قاصر بدون موافقة القاصر. ومطلوب موافقة الزوج والزوجة لأي زواج.

قانون الأسرة لعام 1984 (المعدل في عام 2005)

المادة 7: يجوز للقاضي أن يسمح للفتيات والفتيان دون سن 19 سنة بالزواج على أساس المنفعة أو الضرورة وعند التحقق من الأهلية للزواج.

المادة 9: يجب أن يوافق طرفا الزواج على الزواج.

المادة 13: يُمنع الوصي، سواء كان الأب أو أي شخص آخر، من إجبار قاصر تحت وصايته على عقد الزواج، ولا يجوز له أن يزوّج أي شخص بدون موافقته.

المادة 33: يُعتبر الزواج بدون موافقة باطلاً. وينطبق هذا الحكم على كل من الزيجات التي تكررست أو لم تتكرّس.

نظام الأحوال المدنية

المادة 73: يجب على الموظف أو القاضي التحقق من أعمار الطرفين والتحقق من أن إذن المحكمة قد مُنح إذا كان أي من الطرفين دون 19 سنة.

المادة 74: يُطلب من الطرفين تقديم وثائق، مثل شهادة الميلاد، تثبت سنّهما وقت عقد الزواج.

المادة 77: تنص المادة 77 على فرض غرامة قدرها 200 دينار جزائري على كل ضابط أو قاض ينتهك أيّاً من إجراءات عقد الزواج أو التسجيل المحددة.

القانون الجزائري

المادة 326: تبرئة الرجل الذي يختطف فتاة دون سن الثامنة عشرة بدون عنف أو تهديد أو خداع إذا تزوجها فيما بعد. وإذا تزوجت الضحية من مختطفها، لا يمكن مقاضاة الجاني إلا إذا ألغى الزواج.

المادة 441(1): تنص على فرض عقوبة السجن، أو غرامة، أو كليهما على أي موظف أو قاض يسجل عقد الزواج بدون الموافقة المطلوبة (التي تشمل موافقة المرأة أو الوصي).

البحرين: الحد الأدنى القانوني لسن الزواج هو 16 سنة للفتيات (18 سنة للفتيان).

الاستثناءات: يجوز أن تتزوج الفتاة التي يقل عمرها عن 16 سنة بإذن من المحكمة.

قرار وزير العدل (2016)

المادتان 9(5) و9(6) يُشترط الحصول على إذن من المحكمة الشرعية من أجل:

(1) زواج بحريني يزيد عمره عن 60 سنة من أجنبية ليست مواطنة من أي من دول مجلس التعاون الخليجي؛

(2) زواج امرأة بحرينية يقل عمرها عن 20 سنة من أجنبي يزيد عمره عن 50 سنة.

قانون الأسرة

المادة 17: يحظر إجبار امرأة على الزواج ضد إرادتها، بغض النظر عن سنّها.

المادة 20: لا يجوز تزويج فتاة دون السادسة عشرة من العمر إلا بإذن من المحكمة الشرعية، بعد التحقق من ملاءمة الزواج.

المادة 25: يلزم موافقة الطرفين على الزواج.

المادتان 26 و 27: يجب التعبير عن الموافقة بعبارات مفهومة واضحة، سواء صراحة أو ضمناً.

القانون الجزائري؛

المادة 353: يُعفى الجاني من الملاحقة الجنائية عن جرائم الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي أو الأفعال غير الأخلاقية إذا تزوجت المرأة ضحية الجريمة من الجاني.

جزر القمر: السن القانوني لزواج الذكور والإناث هو 18 سنة.

الاستثناءات: يمكن للقاصر أن يتزوج بموافقة قضائية.

قانون الأسرة، 2005

المادة 14: السن القانوني لزواج الذكور والإناث هو 18 سنة.

المادة 15: يجوز للقاضي أن يأذن بالزواج دون السن القانونية في ظروف معينة وإذا وافق كلا الزوجين.

القانون الجزائري

المادة 299: تُفرض غرامات على كل من يسمح بالزواج وفقاً للقانون العرفي مع طفل/طفلة دون سن الثالثة عشرة.

جيبوتي: السن القانوني لزواج الذكور والإناث هو 18 سنة.

الاستثناءات: يمكن للقاصر الزواج بموافقة الوصي أو بموافقة القاضي إذا لم تُمنح الموافقة.

مدونة الأسرة، القانون رقم 152 لعام 2002

المادة 7: يتم الزواج بموافقة الزوجين والوصي على المرأة.

المادتان 13 و 14: الحد الأدنى لسن الزواج للذكور والإناث هو 18 سنة، لكن يمكن للقاصر الزواج بموافقة الوصي أو بموافقة القاضي إذا لم تُمنح الموافقة.

المادة 16: يجوز للأب أو ممثله، للجد أو ممثليه، الموافقة على زواج الطفل القاصر، ذكراً كان أم أنثى، ووفقاً لأحكام المادة 14.

المادة 17: يمكن للرجل والمرأة حضور زفافهما بأنفسهما أو بالوكالة. يجوز لمن يوافق على زواج قاصر أن يفعل

ذلك أيضاً بالوكالة. كما يمكن للوصي أن يمارس حقوقه بالوكالة.

مصر: السن القانوني لزواج الذكور والإناث هو 18 سنة.

قانون الطفل رقم 126 لعام 2008

المادة 2: الحد الأدنى لسن الزواج هو 18 سنة.

العراق: السن القانوني لزواج الذكور والإناث هو 18 سنة.

الاستثناءات: يجوز، في الظروف الاستثنائية وبإذن من القاضي والوصي القانوني، السماح بالزواج للإناث دون سن الثامنة عشرة.

دستور عام 2005

المادة 29: تضمن حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة، كما تحظر جميع أشكال العنف والإيذاء في الأسرة والمدرسة والمجتمع.

المادة 41: تضمن حرية العراقيين في التزامهم بأحوالهم الشخصية وفقاً لأديانهم أو طوائفهم أو معتقداتهم أو خياراتهم، والقانون ينظم ذلك.

القانون الجزائري

المادة 398: يُسمح لمرتكب الاغتصاب بالإفلات من العقاب بالزواج من المرأة التي اغتصبها. إذا تزوج الجاني بصورة قانونية من الناجية، يصبح الإجراء القانوني باطلاً.

القانون رقم (188) لعام 1959، قانون الأحوال الشخصية والتعديلات (موحد)

المادة 7-1: كي يكون الزواج صالحاً، ينبغي أن يكون طرفا العقد قد بلغا 18 سنة.

المادة 8: يُسمح، بشكل استثنائي، بزواج الأطفال الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة، بإذن قضائي وبعد الحصول على موافقة الوصي القانوني.

المادة 9: لا يحق لأي قريب أو غير قريب أن يفرض الزواج على أي شخص بدون موافقة هذا الأخير. قد تصل مدة الحكم إلى 10 سنوات حسب درجة النسب أو القربى.

قانون الأحوال الشخصية المعدل في إقليم كردستان العراق رقم 15 لعام 2008

المادة 5: إذا رغب طفل في السادسة عشرة من عمره في الزواج، يجوز للقاضي أن يأذن بالزواج إذا ثبتت أهلية الشخص وقدرته البدنية وبعد الحصول على موافقة الوصي. وإذا امتنع الوصي، يدعوه القاضي إلى بيان موافقته خلال فترة محددة. وإذا لم يعترض الوصي أو قدم اعتراضاً لا يستحق النظر فيه، يسمح القاضي بالزواج.

القانون رقم 8 لعام 2011، قانون مكافحة العنف المنزلي في إقليم كردستان العراق

المادة 2: تعرّف الزواج القسري وزواج رجلين من أخت بعضهما البعض وزواج القصر كشكل من أشكال العنف المنزلي.

الأردن: السن القانوني لزواج الذكور والإناث هو 18 سنة.

الاستثناء: للقاضي سلطة تقديرية للموافقة على زواج القاصر الذي يبلغ من العمر 15 سنة أو أكثر كما هو محدد من جانب قضاة المحاكم الشرعية.

قانون الأحوال الشخصية الموقت رقم 36 لعام 2010

المادتان 6 و7: يجب أن يوافق العروس والعريس المحتملان على الزواج.

المادة 10(أ): الحد الأدنى لسن الزواج هو 18 سنة للذكور والإناث.

قانون العقوبات الأردني رقم 16 لعام 1960

المادة 279(2)(3): يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين شهر وستة أشهر كل من:

- 1- يتزوج فتاة أو يؤدي أو يساعد بأي شكل من الأشكال في أداء مراسم زواج فتاة دون الخامسة عشرة من العمر؛ أو
 - 2- يتزوج فتاة أو يؤدي أو يساعد بأي شكل من الأشكال في أداء حفل زواج فتاة دون سن 18 عاماً، بدون أن يكون قد اعترف مسبقاً بأن الوصي على الفتاة أعطى موافقته على مثل هذا الزواج.
- المادة 304(1): ما لم يستحق عقوبة أشد، يُعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين 3 أشهر وسنة أي شخص فضّ غشاء بكاراة فتاة عذراء بلغت من العمر 15 عاماً، بعد أن وعد بالزواج منها. كما أنّ على الجاني ضمان الحفاظ على عذريتها.

الكويت: الحد الأدنى لسن الزواج هو 15 سنة للفتيات و 17 سنة للفتيان.

الاستثناء: يجوز للأنثى أن تتزوج قبل الحد الأدنى لسن الزواج إذا بلغت.

قانون الأحوال الشخصية رقم 51 لعام 1984

المادة 8: يُعقد الزواج بناءً على عرض يُقدّم لوصي العروس المحتملة وقبول العروس المحتملة أو من يمثلها.

المادة 24: يجب أن يكون الطرفان في سن البلوغ لكي يكون الزواج صالحاً.

المادة 26: الحد الأدنى لسن الزواج هو 15 سنة للفتيات و 17 سنة للفتيان.

المادة 29: يمكن للقاضي أن يلعب دور الوصي في غياب أقارب ذكور.

المادة 31: إذا عارض الوصي الزواج، يجوز للعروس المحتملة أن تطلب إذن القاضي بالزواج.

المادة 32: يجوز للوصي أن يتزوج من المرأة الخاضعة لوصايته شريطة عدم وجود علاقة قريبي وثيقة الصلة بينهما وإذا وافقت على الزواج.

المادة 92: يجب أن يكون الزواج موثقاً بشهادة زواج رسمية؛ عدم التسجيل لا يبطل الزواج بالضرورة.

القانون الجزائري

المادة 28: تسمح بارتكاب فعل كان يُعتبر إجرامياً إذا "ارتكب بحسن نية"، شريطة أن يكون الجاني قد امتثل لمحدوديات ذلك الحق.

المادة 182: يُعفى مختطف المرأة من المسؤولية الجنائية إذا تزوج الضحية بإذن من الوصي.

لبنان: يختلف الحد الأدنى لسن الزواج بين الطوائف الدينية. وعلى الرغم من أن معظم الطوائف الدينية تحدد الحد الأدنى لسن الفتیان بـ **18 سنة**، فإن جميع الجماعات الدينية تسمح للفتيات دون سن الثامنة عشرة بالزواج.

الاستثناءات: بين المسلمين السنة والشيعية، زواج فتيات لا تتجاوز أعمارهن 9 سنوات ممكن إذا تم منح الموافقة. ضمن الطائفة اليهودية، يجوز الزواج في صفوف الفتيات اللاتي لا تتجاوز أعمارهن 12 سنة ونصف. في الكنيسة الأرثوذكسية السورية والأرمنية الأرثوذكسية، يمكن للفتاة أن تتزوج عن عمر الرابعة عشرة.

قوانين الأحوال الشخصية

يوجد 15 قانوناً للأحوال الشخصية للطوائف البالغ عددها 18.

الاستثناءات: بين المسلمين السنة والشيعية، زواج فتيات لا تتجاوز أعمارهن 9 سنوات ممكن إذا تم منح الموافقة. ضمن الطائفة اليهودية، يجوز الزواج في صفوف الفتيات اللاتي لا تتجاوز أعمارهن 12 سنة ونصف. في الكنيسة الأرثوذكسية السورية والأرمنية الأرثوذكسية، يمكن للفتاة أن تتزوج عن عمر الرابعة عشرة.

القانون الجزائري

المادة 505: تعتبر ممارسة الجنس مع قاصر اعتداءً جنسياً على قاصر. ويعتبر الاتصال الجنسي مع قاصر دون سن الخامسة عشرة جريمة جنائية (بغض النظر عن الموافقة). ويعاقب بالحبس مدة تتراوح بين شهرين وستين كل من يمارس الجنس مع قاصر يزيد عمرها على 15 سنة لكن لم تبلغ سن الثامنة عشرة. وتطبق أحكام السجن لفترات أطول إذا كان عمر الضحية دون 12 سنة أو ما بين 12 و15 سنة. وفي حال قيام زواج صالح بينهما، تتوقف الدعوى الجزائية.

المادة 518: يعاقب الرجل الذي يغوي فتاة عذراء بوعدهم بالزواج، ما لم يفرض تصرفه عقوبة أشد، بالسجن لمدة تصل إلى 6 أشهر وغرامة تتراوح بين 3 و5 ملايين ليرة أو إحدى العقوبتين [..] وفي حال كان الزواج صالحاً بينهما، تتوقف الدعوى الجزائية.

ليبيا: الحد الأدنى القانوني لسن الزواج هو **20 سنة** [في الجزء الشرقي من البلد] و**18 سنة** [في الجزء الغربي من البلد]. ومن غير الواضح ما هو القانون المعمول به في الجزء الجنوبي من البلد.

الاستثناءات: يجوز، في الظروف الاستثنائية وبإذن من القاضي والوصي القانوني، السماح بالزواج دون سن الثامنة عشرة. يعفي القانون مرتكب الاغتصاب، بما في ذلك الاعتداء الجنسي على قاصر، إذا تزوج الجاني من ضحيته؛ يشرع القاضي الارتباط ببساطة.

القانون رقم 10 من الأحوال الشخصية، 1984 (الجزء الشرقي من الدولة)

المادة 6: يُصبح الشخص مؤهلاً للزواج في سن الثامنة عشرة. يمكن أن يحدث الزواج قبل هذا العمر بموافقة الوصي إذا بدا مفيداً أو مناسباً لكلا الطرفين المعنيين.

المادة 8: تحظر الزواج القسري.

حدد القانون الأصلي الذي صدر في عام 1984 الحد الأدنى للزواج بـ 20 عاماً، ولكن منذ التعديل الذي أجراه المؤتمر الوطني العام في عام 2015، حُفّض الحد الأدنى لسن الزواج إلى 18 عاماً بموجب القانون رقم 14 لعام 2015، وهو نافذ في الجزء الغربي من البلد.

القانون الجزائري

المادة 424: تبرئ المغتصب إذا تزوج من ضحيته ولم يطلقها قبل ثلاث سنوات.

موريتانيا: السن القانوني للزواج هو 18 سنة.

الاستثناءات: يتعلق الاستثناء بالفتاة التي تعرب عن رغبتها في الزواج، والأمر متروك لنظام العدالة للبت في المسألة.

قانون الأحوال الشخصية (2001)

المادة 5: لكي يتم عقد الزواج، يجب أن تتوفر العناصر التالية: الزوجان، الوصي، المهر والموافقة.

المادة 6: يجوز لأي شخص سليم العقل لا يقل عمره عن 18 سنة أن يتزوج. ويجوز أن يتزوج شخص ذو إعاقة على يد الوصي إذا رأى هذا الأخير مصلحة واضحة في الزواج.

المادة 9: تمارس الوصاية لصالح المرأة. لا يجوز أن تتزوج المرأة التي بلغت سن الرشد بدون موافقتها وحضور الوصي.

المادة 26: يُعقد الزواج بموافقة الأطراف الذين يلفظون العبارات المعتمدة أو باستخدام أي تعبير مقبول في الممارسة. وإذا لم يكن الشخص قادراً على التعبير عن نفسه، يمكن التعبير عن الموافقة الصالحة إما كتابة أو بأي علامة تعبر عن الرغبة في ذلك على وجه اليقين.

القانون رقم 015-2005 بشأن الحماية القضائية للأطفال:

المادة 41: يعاقب الأب أو الأم الذي لا يفي بالتزاماته القانونية الى حدّ تعريض صحة طفله أو سلامته أو رفاهه الأخلاقي أو تعليمه للخطر بالسجن لمدة تتراوح بين 6 أشهر وسنة واحدة وبغرامة تتراوح بين 80 ألفاً ومئة وعشرين ألف أوجوياس.

يعاقب الوالدان والأشخاص الذين لديهم سلطة على الطفل والذين يطلبون تسجيل زواج الطفل والسلطات التي تشرع في التسجيل بدون احترام السن القانونية للزواج والموافقة، بالسجن لمدة تتراوح بين 3 و6 أشهر وبغرامة تتراوح بين مائة ألف ومئتي ألف أوجوياس.

المغرب: السن القانوني لزواج الذكور والإناث هو 18 سنة.

الاستثناءات: يمكن للوالدين التقدم بطلب تنازل من القاضي للسماح بالزواج دون السن القانونية بموافقة مستنيرة من القاصر. يجوز للقاضي أن يأذن بالزواج دون السن القانونية بعد النظر في الأسباب التي تبرر الزواج، وبعد الاستماع إلى آراء الوالدين أو الأوصياء وبمساعدة الأدلة الطبية، أو بعد إجراء "تحقيق اجتماعي".

قانون الأسرة

المادة 19: السن القانوني لزواج الذكور والإناث هو 18 سنة.

المادة 20: يجوز للقاضي أن يأذن بالزواج دون السن القانونية بعد النظر في الأسباب التي تبرر الزواج، وبعد الاستماع إلى آراء الوالدين أو الأوصياء وبمساعدة الأدلة الطبية، أو بعد إجراء "تحقيق اجتماعي".

المادة 21: يتوقف زواج القاصر على موافقة الوصي القانوني عليه. يعبر الوصي القانوني عن موافقته بالتوقيع، الى جانب القاصر، على التماس الإذن بالزواج وبحضوره أثناء إبرام عقد الزواج. وإذا رفض الوصي القانوني للقاصر الموافقة، يصدر قاضي شؤون الأسرة حكماً في المسألة.

المادة 44: يتوقف زواج القاصر على موافقة الوصي القانوني عليه. يعبر الوصي القانوني عن موافقته بالتوقيع، الى جانب القاصر، على التماس الإذن بالزواج وبحضوره أثناء إبرام عقد الزواج. وإذا رفض الوصي القانوني للقاصر الموافقة، يصدر قاضي شؤون الأسرة حكماً في المسألة.

النشرة

تطلب من المدعين العاميين أن يكفلوا مراعاة أحكام الالتماسات المتعلقة بتراخيص زواج الأطفال لمصلحة العروس والعريس.

القانون رقم 103.13/2018 بشأن مكافحة العنف ضد المرأة

المادة 503-2-1: يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين 6 أشهر وسنة واحدة وبغرامة تتراوح بين عشرة آلاف وثلاثين ألف درهم أو بإحدهما فقط كل من أجبر الآخر على الزواج عن طريق العنف أو التهديد. وتضاعف هذه العقوبات إذا ارتكب هذا الإكراه على الزواج عن طريق العنف أو التهديد ضد قاصر، أو ضد امرأة بسبب جنسها، أو امرأة لديها إعاقة أو معروفة بعجزها العقلي [...]. ولا يمكن الادعاء إلا بناءً على شكوى يقدمها الشخص الذي مورس عليه الإكراه. ويوضع حد للادعاء إذا تنازل صاحب الشكوى عن حقه في ذلك. وبعد هذا التنازل، ينتفي أيضاً مفعول القرار القضائي إذا صدر.

سلطنة عُمان: الحد الأدنى لسن الزواج هو 18 سنة.

الاستثناءات: يحظر زواج الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة إلا إذا وافق عليه القاضي بعد التحقق من أن الزواج سيكون مفيداً.

قانون الأحوال الشخصية

المادة 7: الحد الأدنى لسن الزواج هو 18 سنة للذكور والإناث.

المادة 10: يحظر زواج الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة إلا إذا وافق عليه القاضي بعد التحقق من أن الزواج سيكون مفيداً.

المادة 11: يُشترط في العادة إذن الوصي لزواج المرأة.

المادة 19: على الوصي أن يعقد الزواج بموافقة المرأة.

المرسوم الملكي رقم 55/2010

يمنع الوصي من عرقلة قرار المرأة بالزواج ممن اختارته ويحول الدولة التدخل كوصي.

دولة فلسطين: الحد الأدنى للسن القانوني للزواج هو 15 سنة للفتيات و16 سنة للفتيان في الضفة الغربية، و17 سنة للفتيات و18 سنة للفتيان في قطاع غزة.

الاستثناءات: يمكن للفتاة أن تتزوج في سن الرابعة عشرة إذا وافق القاضي على الزواج باعتباره في مصلحة الطفلة.

قانون الأحوال الشخصية الأردني لعام 1976 (الضفة الغربية)

المادة 5: يُشترط أن يكون الذكر قد بلغ 16 سنة وأن تكون الأنثى قد بلغت 15 سنة من العمر.

المادة 6:

1- وللقاضي الحق في تزويج عذراء بلغت الخامسة عشرة من عمرها في حال منع الزواج الوصي من غير الأب أو الجد بدون سبب مشروع.

2- وفي حال منعها والدها أو جدها من الزواج، لا يُؤخذ برأيها إلا إذا بلغت الثامنة عشرة من العمر وكان المنع بدون سبب مشروع.

المادة 7: يُمنع إبرام عقد زواج مع امرأة لم تبلغ 18 سنة من العمر في حال كان خطيبها أكبر منها بأكثر من 20 سنة، ما لم يتحقق القاضي من موافقتها واختيارها وتثبت من مصلحتها في ذلك.

القانون المصري لحقوق الأسرة، الإصدار رقم 303 لعام 1954 (قطاع غزة)

المادة 5: تقتضي أهلية الزواج أن يكون الذكر في الثامنة عشرة من عمره أو أكثر وأن تكون الأنثى في السابعة عشرة من عمرها أو أكثر. وتقتضي قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين من المرأة الحصول على موافقة الوصي من أجل الزواج.

المادة 6: في حال ادّعى مراهق لم يبلغ الثامنة عشرة من العمر، أنه بلغ سن الرشد، يحق للقاضي أن يسمح له بالزواج.

المادة 7: في حال ادّعى مراهق لم يبلغ الثامنة عشرة من العمر، أنه بلغ سن الرشد، يحق للقاضي أن يسمح له بالزواج.

المادة 8: لا يجوز لأحد أن يزوّج القاصر الذكر الذي لم يبلغ 12 سنة من العمر أو القاصر الأنثى التي لم تبلغ 9 سنوات من العمر.

المادة 9: في حال قامت امرأة أتمت 17 سنة من العمر بإبلاغ القاضي بنيتها بالزواج من رجل، على القاضي أن يُعلم الوصي عليها بذلك. وإذا لم يعترض الوصي أو كان اعتراضه غير مفهوم، يسمح لها القاضي بالزواج.

المادة 11: يكون الوصي الشرعي في الزواج أحد أقرباء الأب في الترتيب المتسلسل. وفي حال عدم وجوده، تُحال الوصاية إلى القاضي.

قانون الطفل رقم 7 لعام 2004

المادة 1: الطفولة هي 18 سنة.

القانون الجزائري رقم 16 لعام 1960

المادة 279: يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين شهر وستة أشهر كل من:

1- أدى عن علم أو ساعد في أداء حفل زواج يتعارض مع أحكام قانون حقوق الأسرة، أو أي قانون آخر ينطبق على الشريك؛ أو

2- تزوج فتاة أو أدى أو ساعد في أداء مراسم زواج فتاة دون الخامسة عشرة من العمر؛ أو

3- تزوج فتاة أو أدّى أو ساعد في أداء حفل زواج فتاة دون 18 عاماً، بدون أن يكون قد اعترف مسبقاً بأن الوصي على الفتاة أعطى موافقته على مثل هذا الزواج.

المادة 294:

- 1- يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من مارس الجنس مع أنثى دون الخامسة عشرة من العمر؛
 - 2- لا تقل العقوبة عن خمس سنوات إذا كانت الضحية دون الثانية عشرة من العمر.
- المادة 305: يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز سنة واحدة كل من يمارس الجنس غير المرغوب فيه مع:

- 1- شخص آخر، ذكر أو أنثى، دون الخامسة عشرة من العمر؛ أو
- 2- امرأة أو فتاة بلغت 15 سنة من العمر، ولكن بدون موافقتها.

القانون الجزائري رقم 74 لعام 1936 (قطاع غزة)

المادة 182: كل من:

- أ- يحتفل عن علم أو هو طرف في الاحتفال بزواج يتعارض مع القانون المطبق على طرفي هذا الزواج؛ أو
- ب- يتزوج أو يحتفل أو يساعد بأي صفة أو له علاقة بالاحتفال بزواج أنثى دون الخامسة عشرة من العمر؛ أو
- ج- يتزوج أو يحتفل أو يساعد بأي صفة أو له علاقة بالاحتفال بزواج أنثى دون الثامنة عشرة من العمر بدون التأكد أولاً من موافقة الوالدين أو الوصي على الأنثى المذكورة، يكون مذنباً بارتكاب جنحة ويكون عرضة للسجن لمدة 6 أشهر.

المادة 183: يجوز أن يكون وسيلة دفاع جيدة مقابل التهمة الموجهة بموجب الفقرة (ب) من الجزء 182 من هذا القانون الإثبات:

- أ- بأن الزواج تم بموافقة أي والد (الوالدين) أو وصي (أوصياء) للأنثى؛
- ب- بأن الأنثى قد بلغت وقت الزواج؛ و
- ج- بوجود شهادة في وقت الزواج تفيد بعدم احتمال تعرّض الأنثى لآثار جسدية مضرّة تتبع عملية تكريس الزواج.

قطر: الحد الأدنى لسن الزواج هو 18 سنة للفتيان و16 سنة للفتيات.

الاستثناءات: لا يُسمح بالزواج دون الحد الأدنى للسن إلا بعد موافقة أوصياء كلا الطرفين، وموافقة الزوجين المزمع زواجهما، وإذن القاضي.

قانون الأسرة لعام 2006

المادة 16: الحد الأدنى لسن الزواج هو 18 سنة للفتيان و16 سنة للفتيات.

المادة 17: لا يُسمح بالزواج دون الحد الأدنى للسن إلا بعد موافقة أوصياء كلا الطرفين، وموافقة الزوجين المزمع زواجهما، وإذن القاضي.

المادة 28: على الوصي على العروس، بغض النظر عن سنّها، أن يبرم عقد زواجها بإذن منها.

المملكة العربية السعودية: ليس محددًا الحد الأدنى لسن الزواج. يجوز للفتاة الزواج بعد سن البلوغ بموافقة الوصي عليها.

يوصي مجلس الشورى بأن يكون الحد الأدنى لسن الزواج **16 سنة** للفتيات.

تحتاج الأنثى الى موافقة الوصي كي تتزوج. وإذا رفض الوصي الموافقة على الزواج، يجب على الأنثى أن تتقدم بطلب للحصول على أمر من المحكمة. وفي هذه الحالات، يتولى القاضي دور الوصي ويجوز له الموافقة على الزواج.

الصومال: السن الأدنى لزواج الذكور والإناث هو **18 سنة**.

الاستثناءات: يمكن للإناث اللاتي تتراوح أعمارهن بين 16 و18 سنة الزواج بموافقة الوصي عليهن. وإذا رفض الوصي الموافقة، يجوز للقاضي أن يمنح الإذن للفتيات بالزواج بدون موافقة الوصي في ظروف استثنائية.

قانون الأسرة

المادتان 16 و17: يمكن للإناث اللاتي تتراوح أعمارهن بين 16 و18 سنة الزواج بموافقة الوصي عليهن. وإذا رفض الوصي الموافقة، يجوز للقاضي أن يمنح الإذن للفتيات بالزواج بدون موافقة الوصي في ظروف استثنائية.

القانون الجزائي الصادر عام 1962

يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين سنة واحدة و3 سنوات كل من اختطف أو احتجز بالعنف أو التهديد أو الخداع لأغراض الزواج شخصاً غير متزوج.

الدستور الموقت لجمهورية الصومال الاتحادية

المادة 28(1): لا يكون الزواج قانونياً بدون الموافقة الحرة من كل من الرجل والمرأة، أو إذا لم يبلغ أي من الطرفين سن النضج.

السودان: السن الأدنى لزواج الذكور والإناث هو **18 سنة**.

الاستثناء: تسمح مواد أخرى بالزواج دون السن القانوني في بعض الحالات.

قانون الأحوال الشخصية

المادة 25: يجب على الوصي على المرأة أن يوافق على الزواج.

المادة 34: يلزم موافقة الطرفين على الزواج. يمكن للقاضي منح الموافقة إذا رفض الوصي الموافقة بدون مبرر. ويجوز للوصي أن يطلب من المحكمة إلغاء الزواج إذا رأى الوصي أن الزوج غير مناسب لأسباب أخلاقية أو دينية.

الدستور الموقت

المادة 15(1): الأسرة هي الخلية الطبيعية والأساسية في المجتمع، ويحق لها التمتع بحماية القانون. عند بلوغ السن

المعترف به قانوناً، يجوز للرجل والمرأة الزواج، مع الموافقة [...] .

المادة 32(5): تحمي الدولة حقوق الطفل على النحو المنصوص عليه في الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صدق عليها السودان.

قانون الأحوال الشخصية للمسلمين في السودان، 1991

المادة 34(1): يُعقد زواج المرأة البالغة من جانب الوصي عليها بإذنها وموافقتها على الزوج والمهر. تكون كلمتها قاطعة بشأن بلوغها ما لم يتعارض ذلك مع ما هو جليّ وواضح.

الجزء 34(2): إن تأكيد المرأة البكر العذراء بشكل صريح أو ضمني ضروري إذا أبرم الوصي عليها عقد زواجها وأبلغها لاحقاً.

الجزء 40(3): لا يجوز لوصي الفتاة القاصر أن يبرم عقد زواجها ما لم يمنح القاضي إذناً بذلك. على الوصي أن يثبت أن الزواج سيعود بالفائدة على الفتاة القاصر، وأن الزوج مناسب، وأن الزوج يدفع المهر الذي يُدفع في العادة للنساء في وضع مشابه.

المادة 215: سن الرشد هو 18 سنة - وهو سن الأهلية القانونية لإبرام عقد الزواج.

الجمهورية العربية السورية: الحد الأدنى لسن الزواج هو 18 سنة للذكور و17 سنة للإناث.

الاستثناءات: يمكن للقضاة أن يأذنوا بزواج فتاة ابتداءً من 13 سنة. وإذا أرادت فتاة في السابعة عشرة من عمرها الزواج ولم يعترض الوصي، يأذن القاضي بزواج الفتاة.

قانون الأحوال الشخصية

المادة 16: تقوم أهلية الزواج في سن 18 سنة للصبوي و17 سنة للفتاة. يمكن للقضاة أن يأذنوا بزواج فتاة ابتداءً من 13 سنة. وإذا أرادت فتاة في السابعة عشرة من عمرها الزواج ولم يعترض الوصي، يأذن القاضي بزواج الفتاة.

المادة 18: إذا بلغ مراهق بعد إكمال عيد ميلاده الخامس عشر أو إذا بلغت مراهقة بعد إكمال عيد ميلادها الثالث عشر وطلب أحدهما الزواج، يُفرض ما يلي: يعطي القاضي الإذن إذا تأكد من صدق الطلب ومن كفاءة الجسد لدى الاثنين. مطلوب موافقة الوصي إذا كان الأب أو الجد.

المادة 20: إذا أكملت الفتاة عيد ميلادها السابع عشر وأرادت الزواج، يطلب القاضي من الوصي إبداء رأيه. وإذا لم يعترض الوصي، يأذن القاضي بالزواج بشرط الكفاءة القانونية.

المادة 21-26: تُعتبر موافقة الزوجة شرطاً أساسياً للزواج ولن يكون الزواج صالحاً بدون الموافقة.

تونس: الحد الأدنى لزواج الذكور والإناث هو 18 سنة.

الاستثناءات: للمرأة حرية الموافقة على الزواج وإبرام عقد الزواج مباشرة، بدون اشتراط الحصول على موافقة الأب أو الوصي. في حالات استثنائية، يمكن إبرام عقد زواج دون السن المحدد بعد الحصول على إذن خاص من المحكمة.

قانون الأحوال الشخصية لعام 2007

المادة 3: لا يجوز عقد الزواج إلا بموافقة الزوجين.

المادة 5: الحد الأدنى لزواج الذكور والإناث هو 18 سنة.

المادة 6: يمكن في حالات استثنائية إبرام عقد زواج دون السن المحدد بعد الحصول على إذن خاص من المحكمة لا يُمنح إلا لأسباب جدية ولما فيه مصلحة الزوجين.

الإمارات العربية المتحدة: السن القانوني للزواج هو 18 سنة للذكور والإناث.

الاستثناءات: غير أنه يجوز للأفراد الذين بلغوا أن يتزوجوا قبل سن الثامنة عشرة بموافقة قضائية.

قانون الأحوال الشخصية (2005)

المادة 30: السن القانوني لزواج الذكور والإناث هو 18 سنة. في ظروف استثنائية، يجوز للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ذلك، الزواج بناءً على موافقة القاضي الذي يتحقق من مصالح الأشخاص.

المادة 35: يُعتبر والد المرأة الوصي عليها؛ لكن إذا كان متوفياً أو غير متوفّر، تنتقل الوصاية إلى أقارب ذكور آخرين. وفي ظروف معينة، يجوز للمحكمة أيضاً أن تلعب دور الوصي على الزواج.

المادة 39: للمرأة الحق في اختيار زوجها؛ موافقتها وتوقيعها يحددان صلاحية العقد.

اليمن: لا يوجد حالياً حد أدنى قانوني لسن الزواج. يحظر قانون الأحوال الشخصية الاتصال الجنسي مع فتاة قبل سن البلوغ، حتى لو تجاوزت 15 سنة.

قانون الأحوال الشخصية رقم 20 لعام 1992

المادة 15: يحظر قانون الأحوال الشخصية الاتصال الجنسي مع فتاة قبل سن البلوغ، حتى لو تجاوزت 15 سنة. زواج الفتى غير صالح قانوناً ما لم يثبت أن الزواج هو لخيره.

المادة 16: إذا تزوجت المرأة بدون إذن الوصي عليها، يحق له أن يقدم طلباً بإلغاء زواجها.

المادة 18: يجوز للمرأة أن تلجأ إلى القضاء إذا شاعت رفض الزواج الذي رتبته لها الوصي. وإذا لم يقبل وصي المرأة أو أقرب أقربائها أمر القاضي، يمكن للقاضي أن يضطلع بدور الوصي على المرأة. وينص القانون على ضرورة موافقة المرأة على الزواج، على الرغم من أنه لا يسمح للمرأة بالتوقيع على عقد زفافها. ويكفي صمت العروس العذراء للدلالة على الموافقة على الزواج.

المادة 23: على المرأة المتزوجة سابقاً وحدها الإعراب عن موافقتها على الزواج.

المراجع

- بورديو، بيار اللغة والسلطة الرمزية، منشورات سوي باريس، 2001.
- منظمة "كير" (2015) وعود الفقر: في 26 بلداً يحجب زواج الأطفال تعليم الفتيات - لمحة عن الأسباب والحلول وسبل المساعدة. أتلانتا: منظمة "كير"، الولايات المتحدة الأمريكية.
- دوفوري، ناتا وآخرون (2015). *دراسة استقصائية حول الكلفة الاقتصادية للعنف على أساس الجنس في مصر القاهرة: صندوق الأمم المتحدة للسكان*.
- دوفوري، ناتا وكارولين فورد (2019). *المبادئ التوجيهية لتقدير التكلفة الاقتصادية للعنف المنزلي في المنطقة العربية* (E/ESCWA/ECW/2019/TP.3) بيروت.
- دوفوري، ناتا، نغويين هو مين وباتريسيا كارني (2012). *تقدير كلفة العنف المنزلي ضد المرأة في فيتنام هانوي، فيتنام، هيئة الأمم المتحدة للمرأة*.
- غازي، روكسانا وآخرون (2013). *زواج الأطفال في بنغلاديش: نتائج دراسة استقصائية وطنية. بنغلاديش: الخطة الدولية*.
- هودجكينسون، كاتي، ويني كوستر وإستر ميديما (2016). "فهم زواج الأطفال والتصدي له: دراسة نطاقية للأدبيات الأكاديمية والبرنامجية المتاحة لتحالف "الخيار خيارها"، معهد أمستردام لبحوث العلوم الاجتماعية التابع لجامعة أمستردام (تموز/يوليو).
- المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة (2007). *رؤى جديدة حول الوقاية من زواج الأطفال: تحليل عالمي للعوامل والبرامج*. واشنطن، العاصمة.
- الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة والمنتدى المعني بالزواج وحقوق النساء والفتيات (2006). *إنهاء زواج الأطفال: دليل للعمل في مجال السياسات العالمية*. لندن: الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة.
- كالامار، أماندا، سوزان لي ريف وميشيل هندن (2016). *التدخلات الرامية إلى منع زواج الأطفال في صفوف الشباب في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل: استعراض منهجي للأدبيات المنشورة والموازية*، *Journal of adolescent Health* المجلد 59 رقم 3 (ملحق أيلول/سبتمبر).
- نيل، سارة، نيكول ستون وروجر إنغام (2016). *أثر النزاع المسلح على انتقال المراهقين: استعراض منهجي للبحوث الكمية المتعلقة بسن بدء النشاط الجنسي، والزواج الأول، والولادة الأولى لدى الشباب دون سن العشرين*. BMC Public Health المجلد 16، رقم 225 (4 آذار/مارس).
- بارسونز، جنيفر وآخرون (2013). "الأثار الاقتصادية لزواج الأطفال: استعراض للأدبيات"، *The Review of Faith and International Affairs*، المجلد 13، رقم 3 (تشرين الأول/أكتوبر).
- رودي - فهيمي، فرزانه وشيماء إبراهيم (2013). *إنهاء زواج الأطفال في المنطقة العربية موجز سياساتي، مكتب المراجع السكانية متوفر في* <https://assets.prb.org/pdf13/child-marriage-arab-region.pdf>.
- شليخت، جنيفر (2016). *فتاة لا أكثر: المعايير المتغيرة لزواج الأطفال في الصراع*. مفوضية اللاجئين النسائية (آذار/مارس). نيويورك.

سليم، منى وآخرون (2013). برنامج "إشراق" لفتيات غير الملتحقات بالمدارس: من التجربة إلى توسيع النطاق. القاهرة: مجلس السكان.

سيفردينغ، مايا، وفالنتينا كالديرون-ميخيا (2019). "لمحة ديموغرافية عن السكان السوريين في الأردن ولبنان"، في ديموغرافيا مقارنة للمغتربين السوريين: وجهات أوروبية وشرق أوسطية. بازل: سبرينغر.

سبنسر، دانييل (2015). لحماية شرفها: زواج الأطفال في حالات الطوارئ - الخلط القاتل بين حماية الفتيات والعنف الجنسي. النوع الجنسي والحماية في الظروف الانسانية: قضايا حساسة، السلسلة رقم 1 (أيار/مايو) لندن، منظمة "كير" الدولية.

الأمم المتحدة (2019). قاعدة بيانات تتبّع أهداف التنمية المستدامة. متوفر في <https://sdg-tracker.org/gender-equality#targets>. جرى التقييم في 9 آذار/مارس 2020.

اليونيسف (2005). الزواج المبكر: ممارسة تقليدية ضارة - استكشاف إحصائي. نيويورك.

_____ (2014). إنهاء زواج الأطفال: التقدم والتوقعات. نيويورك متوفر في <https://www.unicef.org/protection/files/ChildMarriage-Global-DonorReport-v7.pdf>.

_____ (2014أ). دراسة عن الزواج المبكر في الأردن. عمان.

_____ (2017أ). أطفال اليمن في مهبّ الريح اليمن: اليونيسف.

_____ (2017ب). التقرير السنوي لليونيسف لعام 2017: إثيوبيا.

_____ (2018أ). زواج الأطفال: أحدث الاتجاهات والآفاق المستقبلية. نيويورك.

_____ (2018ب). ملامح زواج الأطفال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. نيويورك.

_____ (2019). التركيبة السكانية للمراهقين. متوفر في <https://data.unicef.org/topic/child-health/immunization>. جرى التقييم في 9 آذار/مارس 2020.

_____ (2019). مجموعات البيانات. متوفر في <https://data.unicef.org/resources/resource-type/datasets/>. جرى التقييم في 9 آذار/مارس 2020.

_____ (2019). النقابات العنيفة. متوفّر في <https://data.unicef.org/topic/child-protection/violence/violent-discipline/#>. جرى التقييم في 9 آذار/مارس 2020.

اليونيسف وحكومة كندا (2017). تسريع الحركة لإنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري. اليونيسف.

اليونيسف والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة (2017). زواج الأطفال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. عمان.

اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي (2019). قاعدة البيانات العالمية لمنظمة الصحة العالمية المتعلقة بنمو الأطفال وسوء التغذية. متوفر في <https://www.who.int/nutgrowthdb/estimates/en/>. جرى التقييم في 9 آذار/مارس 2020.

اليونيسكو، المكتب الاقليمي للتعليم في الدول العربية (2015). التقرير التوليقي الإقليمي الخاص بالتعليم للجميع عن الاستعراضات الوطنية لعام 2015 في منطقة الدول العربية. بيروت. متوفر في <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000232941> جرى التقييم في 9 آذار/مارس 2020.

معهد اليونسكو للإحصاء عدم ترك أحد خلف الركب: ما مدى الطريق إلى تعميم التعليم الابتدائي والثانوي؟ متوفر في <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000245238> جرى التقييم في 9 آذار/مارس 2020.

الإسكوا (متوقع) تحديات التنمية في ظروف الصراع الحالية: أثر الصراع على زواج الأطفال وخصوبة المراهقين. بيروت.

_____ (2019). أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات: رصد أهداف التنمية المستدامة من خلال تحليل البيانات الجزئية الناتجة عن استقصاء الأسر المعيشية (E/ESCWA/ECRI/2017/3). بيروت.

الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان (2015). زواج الأطفال في الظروف الانسانية في المنطقة العربية: ديناميات، تحديات وخيارات سياساتية (E/ESCWA/ECW/2015/2) نيويورك.

صندوق الأمم المتحدة للسكان (2012). *الزواج في سن مبكرة جداً: إنهاء زواج الأطفال*. نيويورك.

_____ (2013). حالة سكان العالم 2013: الأمومة في مرحلة الطفولة - مواجهة تحدي حمل المراهقات. نيويورك.

_____ (2015). حالة سكان العالم 2015: المأوى من العاصفة - برنامج تحويلي للنساء والفتيات في عالم معرض للأزمات. نيويورك.

صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف (2010). حقوق المرأة والطفل: إقامة الاتصال. نيويورك.

_____ (2017). البرنامج العالمي للتسجيل بالعمل لإنهاء زواج الأطفال بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف: تقرير مرحلي لعام 2016. متوفر في <https://www.unicef.org/protection/files/ChildMarriage-Global-DonorReport-v7.pdf> جرى التقييم في 9 آذار/مارس 2020.

صندوق الأمم المتحدة للسكان وآخرون (2018). زواج الأطفال في الظروف الإنسانية: تسليط الضوء على الوضع في المنطقة العربية.

وودون، كاتين وآخرون (2017). الآثار الاقتصادية لزواج الأطفال: تقرير توليقي عالمي. حزيران/يونيو 2017. واشنطن العاصمة والبنك الدولي والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة.

البنك الدولي (2017) تعليم الفتيات وإنهاء زواج الأطفال. 24 آب/أغسطس متوفر في <https://www.worldbank.org/en/news/immersive-story/2017/08/22/educating-girls-ending-child-marriage>.



